

أحمد فتحي القاضي

التقليد وعقيدة أهل التوحيد

نطابع كلاً للشعوب بالقاهرة

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

من الملاحظ أن عددا كبيرا من الجيل النازل من المسلمين ..
مسلمى تقليد .. يعيش أكثرهم في دواجى ظلم الجهل وفي
مزلق أوعاره .. أبعدنى الله وإياك عن شين الجهل أو
عاره !!

وكنت قد فرغت من قراءة باستيعاب في (شرح عقيدة
أهل التوحيد) وخرجت منه بأن مسلم التقليد .. لا يعد
مؤمنا راسخ الإيمان !!!

عندئذ خطر لى أن أقوم بشرح الشرح لذلك الكتاب
القديم الذى وقع بين يدى من الكتب القديمة المختلفة عن
أجدادى !!

أما الكتاب فهو شرح لعقيدة أهل التوحيد كان قد قام
به المرحوم العلامة أبو عبد الله محمد بن يوسف بن محمد
السنوسى الحسنى من قديم الزمن .. ثم قام بإعادة طبعه
وعلى نفقته المرحوم أحمد على الشاذلى الأزهرى .. صاحب
جريدة الاسلام ومحررها خدمة للعلم والدين وذلك من
تسعة وسبعين عاما فى سنة ١٣١٦ هجرية !!!

وقد تقول انه ما كان لمثلنى وأنا رجل من رجال القانون
ان يتصدى لكتب الدين !! لأترك الخبز لخبازه !!!

ولكن قد دفعنى التواكل والتراخى من الكثير من علمائنا
لشواغل الحياة والدنيا !!! فى وضع هذا الكتاب !!!

وقد نجح أعداء الاسلام فى خلق جيل من أولادنا ضعاف
فى اللغة العربية .. وهى لغة دينهم ضعفا مبيها .. ونجحوا
بذلك فى ابعادهم عن أن يتناولوا بالقراءة والاطلاع فى مثل
هذه الكتب التى كانت وما تزال نورا يستضاء به !!!

وقد نجحوا بذلك فى أن يدفنوا هذه الكتب ونجحوا كل
النجاح فى أن يجعلوها مغمورة مهجورة ... لا يكاد ينقب
عنها الا نفر قليل .. ضالع فى اللغة !!!

وفى وجيز من القول ... أردت بعون الله أن أنقل لك
موجزا مما احتواه هذا الكتاب النفيس بأسلوب سهل ...
اسهاما منى فى خدمة العلم والدين فى دولة العالم والايمان
التي أنشأها ودعا اليها الرئيس الراحل المغفور له محمد
أنور السادات .

المستشار

أحمد فتحي القاضى

الرسالة
الأولى
■ الواجب على من بلغ

قال الشيخ افتناه : -

أراك يابنى فيما يبدو من مسلمى التقليد !!!

قال الفتى وما ذلك الذى تعنى ؟

قال الشيخ ... نعم أراك من مسلمى التقليد من غير ما أعمال

الفكر فى عقيدة التوحيد !!!

وذلك لأنك ولدت ونشأت من أبوين مسلمين وقلدتهم فى دينهما
تقليدا .. لا إيمانا وتوحيدا .. فصمت مع الصائمين .. وصليت
مع المصلين ... وهو اعتقاد صحيح كاعتقاد عامة المؤمنين المقلدين
... وان كان اعتقادا حصل بمحض التقليد !!!

وذلك لأن الذى عليه الجمهور والمحققون من أهل السنة ومنهم
الشيخ الأشعرى والأستاذ والقاضى وإمام الحرمين وغيرهم من
الأئمة انه لا يصح الاكتفاء به فى العقائد الدينية وهو الحق الذى
لا شك فيه ... أما كيف ذلك ؟

فإليك يابنى هذه النصوص التى حرصت على أن أسردها لك
قصا نصا وسأشرحها لك ما وسعنى الاجتهاد شرحا شرحا !!!

قال الفتى هات ما عندك وستجدنى ان شاء الله من الملتزمين ..

وقل رب زدنى علما !!!

قال الشيخ أما النص الأول من هذه النصوص ... من غير

ما تحريف لما وجدته عليها فهو : -

ان اول ما يجب قبل كل شيء على من بلغ أن يعمل فكره فيما
يوصله الى العلم بمعبوده من البراهين القاطعة والادلة الساطعة
الا أن يكون قد حصل له العلم بذلك قبل البلوغ فليشتغل بالاهم
فالا هم !!!

قال الفتى : زدنى شرحا .. شرح الله صمدك ويسر
أمرك !!!

قال الشيخ : اما المقصود بالوجوب على من بلغ ... أى على
المكلف ومعنى أن اول ما يجب أى شرعا والاحكام تثبت عند أهل
السنة بالشرع !!!

وقال فريق ان المكلف لا ينظر ما لم يعلم وجوبه ولا يعلم وجوبه
مالم ينظر ووجوب النظر عندهم غير ضرورى لتوقفه على مقدماته
تفتقر الى انظار دقيقة ... والحق ان النظر لا يتوقف على العلم
بالوجوب لا عادة ولا شرعا !!! وذلك لأن الله سبحانه وتعالى أجرى
عادته وطرد سنته بعدم تواطىء العقلاء على الاعراض عن النظر
فى عجائب الكائنات وغرائب المصنوعات ومن أعظم ذلك ما تأتى
به الرسل من خوارق العادات !!!

واما شرعا فالأن النظر وجوبه متوقف على التمكن من العلم
لا على العلم !!!

اما قوله ان يعمل فكره ... فحاصله أن اول واجب على
من بلغ النظر !!!

قال الفتى : وما النظر وما حقيقته ؟

قال الشيخ ... عرف حقيقة النظر البيضاوى بأنه ترتيب
أمر معلوم على وجه يؤدى الى استعلام ما ليس بمعلوم وعرفه
غيره بأنه وضع معلوم أو معلومين فصاعدا على وجه يتوصل به
الى المطلوب !!!

فان وصلت بنا تلك الأمور الى معرفة مفرد سميت معرفا
وقولا شارحا !!! وان وصلت بنا الى التصديق وهو العلم بنسبة
أمر الى أمر على جهة الثبوت أو النفي سميت حجة ودليلا !!!

وما أجمل النظر في الكتاب والسنة ... وأما المثال الى
ما سقته لك من المعرفة ... والمفرد .. فتعريفك للانسان بأنه
حيوان ناطق ... وأما المثال الثانى فقولك فى بيان حدوث العالم
(وهو ما سوى الله عز وجل) العالم متغير وكل متغير حادث ...
وترتيب هاتين القضيتين المعلومتين على الوجه الخاص وهو كون
الصغرى موجبة والكبرى كلية يوصل من اتضح له بالبرهان
صدقهما الى العلم بأن العالم حادث وذلك لاندراج الصغرى فى
حكم الكبرى !!!

قال الفتى : والا يكفيننا ان ننظر الى انفسنا ... من نقطة
صرنا !!!

قال الشيخ : وانت اذا نظرت الى هذا الزائد من ذاتك بمقولة
ان النقطة من والد ... ولا ولد الا وجعله والد .. واذا نظرت
الى هذا الزائد من ذاتك وجدته جرما يغمر فراغا يجوز ان يكون
على ما هو عليه من المقدار المخصوص والصفة المخصوصة وأن
يكون على خلافهما فتعلم قطعا ان لصانعك اختيارا فى تخصيص
ذاتك ببعض ما جاز عليها فيخرج لك من هذا البرهان القاطع على
أن النقطة التى نشأت عنها قطعا يستحيل ان تكون هى الموجدة
لذاتك لعدم امكان الاختيار لها حتى تخصص ذاتك ببعض ما جاز
عليها وايضالا طبع لها فى وجود ذاتك والا لكنت على شكل الكرة
لاستدارة اجزاء النقطة !!! ولا فى نموها والا لكنت تنمو وتنمو
وتنمو أبدا !!!

النقطة علقه ثم مضفة .. وكسوة العظام بانحهم ... ثم
الاكتمال جنينا .. ثم الولادة !!!

من هنا تعلم أن تلك النطفة وسائر العالم لم يكن ثم كان ..
اذ كان مثلك جرما يعمر فراغا يمكن وجوده وعدمه وتصافه بما هو
عليه من المقادير والصفات المخصوصة وبغيرها فيحتاج كما احتاج
الى مخصص يخصصه بما هو عليه لوجوب استواء المثليين في كل
ما يجب ويجوز ويستحيل وقد وجب لذاتك سبق العدم فكذلك
يجب لسائر العالم المماثل لك اذ لو جاز أن يكون بعض العالم قديما
والقدم لا يكون الا واجبا للقديم للزم ان يختفى أحد المثليين عن مثله
بصفة واحدة وهو محال لما يلزم من اجتماع متناقضين وهو أن
يكون مثلا غير مثل فخرج لك بالنظر في ذاتك وانعقاد التماثل بينك
وبين سائر الممكنات البرهان القاطع على حدوث العالم كله علوه
وسفله عرشه وكرسيه أصله وفرعه وان جميعه عاجز عن ايجاد
نفسه وعن ايجاد غيره كعجزك وان الجميع مفتقر الى فاعل مختار
كافتقارك وان من شيء الا ليسبح بحمده !!

اذا عرفت هذا أيها المقلد الناظر لنفسه بعين الرحمة فاقرب
شيء يخرجك عن التقليد بعون الله أن تنظر الى اقرب الأشياء اليك
وذلك نفسك قال الله تعالى وهو أصدق القائلين « وفي أنفسكم أفلا
تبصرون » .. فتعلم علم الضرورة أنك لم تكن ثم كنت فتعلم أن لك
موجدا أوجدك ..

**((يا أيها الانسان ما غرك ربك الكريم الذي خلقك فسواك فعدلك
في أي صورة ما شاء ركبك))** .. فتعلم علم الضرورة ان لك موجدا
أوجدك لاستحالة أن توجد نفسك والا لأمكن أن توجد ما هو أهون
عليك من نفسك وهو ذات غيرك لمساواته لك في الامكان وانما قلنا
هو أهون عليك لما في ايجادك نفسك من زيادة التهافت والجمع بين
متنافيين وهو تقدمك على نفسك وتأخرك عنها لوجوب سبق
على فعله فاذا كانت ذاته نفس فعله لزم المحذور المذكور !!

وقد تقول يابنى وكيف اعلم ضرورة سبق عدمى وقد كنت
مأء فى صلب أبى وكذا أبى فى صلب أبىه وهلم جرا . . غاية الامر
انى اعلم ضرورة تحولى من صورة الى صورة لا من عدم الى وجود
كما ذكرت . . فالجواب ان ذاتك الآن اكبر من النطفة التى نشأ عنها
قطعا فتعلم على الضرورة ان ما زاد كان معدوما ثم كان واذا كان
معدوما ثم وجد فلا بد له من موجد فقد تم لك البرهان القاطع بهذا
الزائد فى ذاتك على وجود الصانع دون حاجة الى غيره !!

وأىضا لو نظرت الى تغير صفات العالم قبولا وحصولا لذلك
ذلك على حدوثها لما يأتى فى استحالة تغير القديم وذلك حدوثها
على حدوث موصوفها لاستحالة عروه عنها !! وتقديرها حوادث
لا أول لها يؤدى الى فراغ ما لا نهاية له عددا قبل ما وجد
منها الآن .

لكن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فراغ ما لا نهاية له من
عدد الحوادث فما توقف الآن عليه فى وجود الحوادث يجب ان يكون
محالا فيلزم ان تكون عدما مع تحقق وجودها !!

ولا شك يا بنى فى انك تعلم مثلى فى أن الملل كلها أجمعت على
حدوث ما سوى الله عز وجل حتى اليهود والنصارى بل حتى
المجوس . . . الا فريق من الملحدين يقولون ان قدماءهم اثبتوا قدماء
خمسهم وسموه عقلا ثم نفسا وهيولا ودهرا وخلاء وحار جماعة من
متأخريهم الى أن العالم العلوى قديم بذاته وصفاته الا الحركات
فانها حادثة باشخاصها قديمة بأنواعها فلا حركة الا وقبلها حركة
لا الى أول واما العالم السفلى وهو عالم الكون والفساد وهو ما تحت
مقعر فلك القمر وقالوا فيما قالوا ان هيولاه قديمة وكل ما فيه
من الصور والاعراض حادثة باشخاصها قديمة بأنواعها فلا ولد
الا وقبله والد ولا بيضة الا من دجاجة ولا دجاجة الا من بيضة
ولا زرع الا من بذر وتوقف جالينوس فى قدم ما اعوا قدمه ومذاهب

هؤلاء الملحدين ركيكة جدا ولا يرضى بقبالتهم مؤمن بل ولا عاقل الا
من سلب عقله وايمانه فانه لا حول ولا قوة الا بالله فاذا عرفت هذا
فقولنا يا بنى وتقديرها حوادث لا مبدءا لها تقدير صفات العالم
اعتراض من الفلاسفة على كبرى الدليل الذى اسند للغاية على
حدوث العالم وهى قولنا وكل من صفاته حادثة فهو حادث ووجه
الاعتراض انهم قالوا لا نسلم ان من صفاته حادثة فهو حادث قولكم
لانه لا يعبر عنها مسلم وقولكم فيكون حادثا مثلها ممنوع لان ذلك
انما يلزم لو كانت الحوادث لازمت الاجرام لها مبدءا يفتح به عددها
ونحن نقول لا مفتتح لتلك الحوادث بل ما من حادث الا وقبله حادث
لا الى اول فلم يلزم من قدم الاجرام على هذا التقدير عروها عن
الحوادث اللازمة لها لان نوعها الذى لا تنفك عنه الاجرام قديم
والجواب من الوجه الاول انه يلزم على وجود حوادث لا اول لها ان
يكون دخل فى الوجود وفرع من حركات الافلال واشخاص الحيوان
ونموها على الترتيب واحدا بعد واحد عدد لا نهاية له والجمع بين
الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محالا على الضرورة
ويلزم عليه ان يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محالا
لتوقفه على المحال وهو فراغ ما لا نهاية له .

ولا جدال يا بنى ان ما توقف على المحال محال ضرورة ان
التوقف لا يوجد بدون المتوقف عليه !! ومثله !! اذا ما صادف وقرر
ملتزم فى الناس وقال لا اعطى فلانا فى اليوم الفلانى درهما حتى
اعطيه درهما قبله ولا اعطيه درهما قبله حتى اعطيه درهما قبله
وهكذا لا الى الاول فمن المعلوم ضرورة ان اعطاء الدرهم الموعود به
فى اليوم الفلانى محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لا نهاية له
بالاعطاء شيئا بعد شيء . ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا اول
فيها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل لذلك مثلا الحركة فى زماننا
هذا وفى غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من

الحركات شيئاً بعد شيء مما لا نهاية له فالحركة للفلك في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمن المخصوص والحركات التي لا تتناهى قبلها نظير الدراهم التي لا تتناهى قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للفلك هذا الزمان مثلاً مستحيلاً كما استحال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين للشخص وكذلك يلزم أن يكون وجوداً في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مستحيلاً لتوقفنا على وجود آباء قبلنا لا نهاية لهم وتوقف الزرع على بذور قبلها لا نهاية لها !!

واما المقولة من جانب الملحدين بأن نعيم الجنة للمؤمنين ومتجددات أفرانها وسرورها حوادث لا نهاية لها ... قول مردود بانها حوادث لا آخر لها بمعنى انها لا تنقطع أبدا !!

وكذلك الحال لجحيم التي هي عذاب للكافرين الملحدين .. واضرابهم من الطبيعيين الدهريين نسأله سبحانه وتعالى ان يجعلنا في الدنيا والآخرة من حزبه المفلحين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون اللهم آمين .

وبعد !! لقد صرح لرجل القانون مؤلف هذا الكتاب ... ان يتفعل ويقول في هذا المقام هذه الأبيات :

اذ يزعم الدهـرى أن
لا بعث بعد الموت صائر
وكذا الوجود بأسره
عن صدفة عمياء صادر
قولوا له لوقهقروا
الإشياء الى أدنى الصغائر

من ذا الذى للنرة الصفرى
 أراها غير قادر
 هل أوجدت هى نفسها
 هذا محال فى البصائر
 ايجوز رجحان الوجود
 بلا مرجح يا مناظر
 هذا بديهى الاستحالة
 لا تسوغه الخواطر
 أنظر الى الفلك الذى
 بالضبط طول الدهر دابر
 هل كان ذلك صدفة
 ما قال ذا الا مكابر

● قال الشيخ ... وأعلم يابنى أيضا انه يلزم على وجود
 حوادث لا أول لها ان يقارن الوجود الأزلى عدمه .
 □ قال الفتى ... وهل ترانى يا سيدى مكابرا حتى تجهد
 نفسك ذلك الجهد لتقدم لى الدليل اثر الدليل والبرهان تلو
 البرهان !!

● قال الشيخ ... ولكنى أسوقها ليطمئن قلبك ولادحض
 لك ما يقول به المعاندون من قولهم حوادث لا أول لها ولو قلنا
 بذلك للزم اجتماع الوجود الأزلى مع عدمه ،وبيان الملازمة ان كل
 حادث من تلك الحوادث مسبوق بعدم لا أول له ولا ريب ان
 وجود الشئ مع عدمه محال على الضرورة ذلك لانه جمع بين
 متناقضين وهو الحدوث والأزلية فان قالوا لا نسلم ان العدم
 لصاحبه شئ من الحوادث للزم اذن ان لجميع الحوادث أول !!

□ قال الفتى ... الآن قد أدركت ما تعنيه أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها لمن يقارن الوجود الأزلي عدمه !!؟

● قال الشيخ ... هذا وجه سقته لك لإبطال حوادث لا أول لها !!! واليك !!! برهان القطع والتطبيق فيما سأسوقه لك !!!

وأن يستحيل عند تطبيق ما فرغ منها بدون زيادة على نفسه مع زيادة ما علم بين العديدين من وجوب المساواة ونقيضها ..

□ قال الفتى ... زدنى ايضاحا !!!

● قال الشيخ ... هذا طريق ثالث لإبطال حوادث لا أول لها ... وذلك لو وجدت حوادث لا أول لها للزم ان يوجد عدنان متغايران وليس احدهما أكثر من الآخر ولا مساويا له والتالى باطل على الضرورة لما علم من وجوب احدى النسبتين بين كل عديدين فيكون ملزومه وهو وجود حوادث لا أول لها باطلا وبيان ذلك أنه لو نظرنا الى عدد الحوادث من الطوفان مثلا الى الأزل مع عددها من الآن مثلا الى الأزل لكان عديدين متغايرين على الضرورة ويستحيل بينهما المساواة لتحقيق الزيادة في احدهما والشئ دون الزيادة لا يكون مساويا لنفسه بعد الزيادة ومتى كان ذلك فقد اتضح لك أنه يلزم على وجود حوادث لا أول لها ان يوجد عدنان ليس بينهما مساواة ولا مفاضلة ، وذلك مستحيل .

□ قال الفتى ... لقد اوضحت الطريق الثالث أيما ايضاح ..

● قال الشيخ ... واليك يابنى الطريق للرد على أولئك الفلاسفة المعاندين ..

وان يصح في كل حادث ثبوت حكم بفراغ ما لا نهاية له قبله وهكذا لا الى أول في الاحكام ومن لازمها سبق محكوم عليه بالفراغ

فيلزم أن يسبق أزلى أزليا وان أجيب بالنهاية في الاحكام لزم أن
ما يتناهى لا يتناهى بزيادة واحدة

□ قال الفتى ... زدنى ابضاها ... زادك الله صلاحا
وفلاحا !!!

● قال الشيخ ... لقد قلت لك أن ما اسوقه لك طريق رابع
لرد على الفلاسفة وتقريره أن نقول لو وجدت حوادث لا أول لها
لصح عند كل حادث وجود حكم بفراغ ما لا نهاية له والملازمة يابنى
ظاهرة لان صحة الحكم تتبع ولا ريب صحة المحكوم به والمحكوم
به وهو فراغ ما لا نهاية له قبل كل حادث صحيح على أصلهم
فوجود الحكم بذلك عند كل حادث صحيح ضرورة لكن هذا
الحكم مستحيل لما نذكره الآن من البرهان على ذلك فيكون ملزومه
وهو وجود حوادث لا أول لها مستحيلا لوجوب استحالة الملزوم
عند استحالة لازمة فالحوادث اذن كلها لها أول ولا وجود لجنسها
ولا للشيء منها في الأزل هو المطلوب . ولا يخفى عليك يابنى اجراء
مثل هذا في سائر ما قالوا من حوادث لا أول لها .

□ قال الفتى ... وأظننى بعد هذا البيان لم يبق على أشكال
في لفظ العقيدة وبالله التوفيق !!!

□

□

□

الصانع لذاتك ولسائر العالم قديم

● قال الشيخ - ويجب ان يكون هذا الصانع لذاتك ولسائر العالم قديما أى غير مسبوق بعدم والا لافتقر الى محدث وذلك يؤدى الى التسلسل ان كان محدثه ليس اثر له أو الى اندور ان كان والتسلسل والدور محالان لما فى الأول من فراغ مالا نهاية له بالعدد وفى الثانى من كون الشئ الواحد سابقا على نفسه مسبوقا بها !!!

□ قال الفتى - وقل ربى زدنى علما !!! وانى لارجوك ايضا معنى القدم !!!

● قال الشيخ - اعلم يا بنى ان القدم يطلق فى مقتضى اللسان ثزاء معنيين يطلق على ما توالى على وجوده الازمنة وكر عليه الجديدان الليل والنهار ومنه قوله تعالى كالمرجون القديم وبهذا الاعتبار يقال أساس قديم وبناء قديم وهذا الاعتبار مستحيل فى حقه جل وعلا اذ وجوده تعالى ليس وجودا زمانيا ولا نسبة للزمان الى وجوده البتة اذ هو من صفات المحدث فيكون حادثا ضرورة فان الزمان اما عبارة عن مقارنة متجدد لمتجدد أى حادث لحادث كمقارنة السفر بطولوع الشمس مثلا فثبوته فرع وجود حادثين مقترفى الوجود لانه نسبة بينهما والنسبة يتأخر وجودها عن وجود المنتسبين ولا متجدد فى الأزل فلا زمان فالتجدد لوجوده جل وعلا وصفات ذاته العلية محال فنسبة الزمان اليه تعالى محال على الإطلاق فى الأزل وفيما لا يزال وأما عبارة عن حركات الافلاك هما يرجع اليها من الساعات واجزائها وتعاقب الليل والنهار اذ

الليل عبارة عن مغيب الشمس تحت الأفق والنهار عبارة عن
 ظهورها فوق الأفق وذلك في الحقيقة عبارة عن سير الفلك الأعظم
 معدل الليل والنهار بما تحت الأفق أو فوقه على ما تزعم الفلاسفة
 والساعة عبارة عن سير معدل النهار خمس عشرة درجة أى خمسة
 عشر قسما من ثلاثمائة وستين قسما متساوية فسموا الفلك بها
 اصطلاحا والزمان بهذا المعنى هو الوجود كثيرا في تعاريف اصل
 العادات ولا شك في انعدام الزمان بهذا المعنى أيضا في الأزل اذ لا فلك
 فيه ولا حركة لما عرفت من برهان حدوث كل ما سوى الله عز وجل
 وعلا ويستحيل أن يمر عليه جل وعلا الزمان بهذا المعنى لانه انما يمر
 على الأفلاك وما أحاطت به مما سجن في جوفها حتى تمر عليه
 الأزمنة من الساعات والليل والنهار وفصول السنة وأشهرها بحسب
 تحرك الأفلاك فوقه وتحت ظهور الشمس وارتفاعها فوق الأفق
 وغبتها وانخفاضها تحت الأفق لتتقيد بذلك أغراضه المتجددة من
 يقظة نوم وصحة وسقم وحياة وموت ونحو ذلك وتتقيد معايشة
 المقدر خريفا وصيفا وربيعا وشتاء بتدبير من ليس كمثله شيء
 لا اله الا هو رب كل شيء تبارك وتعالى وتنزه عن أن تحيط به
 الامكنة او تتجدد او تتغير له صفة كيف يتصور ان يكون له مع شيء
 من العالم اتصال او انفصال فقد اتضح لك ان الزمان على كلا
 الاعتبارين انما هو من صفات الحوادث ولا يتقيد الا ما هو حادث
 فالقدم اذا باعتباره خاص بالحوادث وقد يطلق القدم على ما لا أول
 لوجوده أي وجوده أزلى لم يسبقه عدم والقدم باعتبار هذا المعنى
 الثاني هو الثابت له جل وعلا والدليل على وجوبه له جل وعلا انه
 لو لم يكن قديما لكان حادثا اذ لا واسطة بينهما في حق كل موجود
 لكن كونه حادثا محال لانه يوجب افتقاره الى محدث لما عرفت من
 وجوب افتقار كل حادث الى محدثه - ثم تنقل الكلام الى محدثه

فيكون حادثا كالاول فيفتقر ايضا الى محدث فلن كان محدثه الاول الذي كان أثرا له لزم في الغير ما لزم فيه وتسلسل والتسلسل مجال لما عرفت من استحالة حوادث لا أول لها . . . ولم يقل أحد من العقلاء بحدوث صانع العالم جل جلاله وقالوا في تفسير القديم أى غير مسبوق بعدم تبنيه على أن المختار في القدم أنه صفة سلبية وقد اختاره المحققون من المتأخرين وقيل هو صفة نفسية أى ليس بزائد على الذات ومرجعه الى الوجود المستمر أزلا . . .

واستطرد الشيخ - قائلا ثم نقول ويجب ان يكون باقيا أى لا يلحق وجوده وعدم والا لكانت ذاته تقبلهما فيحتاج في ترجيح وجوده الى مخصص فيكون حادثا كيف وقد مر بالبرهان أنفا وجوب قدمه ومن هنا تعلم ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه !!

□ **قال الفتى -** أفضى على من شرحك لما تقول شرح الله صدرك ويسر أمرك .

● **قال الشيخ -** قد اوضحنا لك ان المختار في البقاء انه عبارة عن سلب العدم اللاحق للوجود والدليل على وجوب هذه الصفة له جل وعلا انه لو قدر لحقوق العدم له تعالى عن ذلك علوا كبيرا لكانت ذاته العلية تقبل الوجود والعدم لفرض اتصافه بهما ولا تتصف ذاته بصفة حتى تقبلهما لكن قبوله جل وعلا للعدم محال اذ لو قبله لكان هو والوجود بالنسبة الى ذاته سيان اذ القبول للذات نفسى لا يختلف فيلزم افتقار وجوده الى موجد يرجحه على العدم الجائز فيكون حادثا كيف وقد ثبت بالبرهان القطعى وجوب قدمه فبان لك بهذا البرهان ان وجوب القدم يستلزم أبدا وجوب البقاء وان تجويز العدم اللاحق يوجب ثبوت العدم السابق فخرج لك بهذا البرهان قاعدة كلية هى ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه لان القدم لا يكون أبدا الا واجبا للقديم !!

● وقال الشيخ : ومن هنا تعلم أيضا بوجوب تنزهه تعالى ان يكون جرما أو قائما به أو مجاذبا له أو في جهة له أو مرتسما في خياله لأن ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث فيجب له ما وجب لها وذلك يقدر في وجوب قدمه وبقائه بل وفي كل وصف من أوصاف الوهيته .

وذلك يعنى أنك اذا علمت وجوب وجوده جل وعلا وانه جل وعلا لا يقبل العدم السابق لوجوب قدمه ولا العدم اللاحق لوجوب بقائه علمت استحالة هذه الأمور كلها في حقه تعالى لاستلزامها مماثلته لما قام البرهان على وجوب حدوثه وهو الجواهر والأعراض فقله. ومن هنا اشارة الى وجوب قدمه وبقائه وقوله جرما أى مقدارا يشغل فراغا فيتناول الجوهر الفرد والركب منه وهو الجسم وذلك لان الجرم ملازم للحركة والسكون لان التحيز صفة نسبية له فان بقى في حيزه فهو ساكن وان انتقل عنه فهو متحرك والحركة والسكون حادثان وقد سبق برهانه وموجز ذلك ان نقول الحركة . لا تكون أزلية لعدم امكان بقائها ولزوميتها سبق السكون في الحيز المتنقل عنه والأزلى لا يكون مسبوقا بغيره والأزلى أيضا يلزم بقاءه واما السكون أيضا فلا يكون أزليا والا لاستحال عدمه فيستحيل أن يتحرك الجرم دائما والعقل والمشاهدة يكذبانه فنقول على هذا في نظم الدليل على حدوث الاجرام لو وجد جرم في الأزل لم يخل أما أن يكون متحركا أو ساكنا لكن الثانى باطل بقسميه فالقدم مثله وبالجمله فالحركة والسكون لا يكونان الا حادثين ضرورة فما لازمهما وهو الجرم يجب حدوثه ويتعالى من وجب له القدم والبقاء ان يكون حادثا وأيضا فلو كان جرما اجاز أن يكون أكبر مما هو عليه أو أصغر لاستحالة وجود جرم لا نهاية له فيحتاج الى مخصص يخصصه مما هو عليه من المقدار دون غيره من المقادير الجائزة فيكون حادثا وهو محال .

ثم لو كان جسما مركبا من جزئين فأكثر للزم أن يقوم بكل جزء منه صفة العلم والقدرة والحياة وسائر صفاته الاله لاستحالة وجود قديم غير اله ولئلا يلزم الافتقار الى المخصص في ترجيح بعض الاجزاء بقيام الصفات بها دون بعض لكن قيام الصفات بكل جزء محال لأنه يوجب تعدد الالهة وسيأتى برهان وجوب الوحدانية له جل وعلا وأما ادعاء أن الصفة الواحدة تقوم بالمجموع فلا يخفى بطلانه وأنه يلزم عليه اتمام مالا يصح اتمامه - وإذا عرفت هذا عرفت استحالة التجربة التي أثبتها النصارى لالههم ، تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فانهم اعتقدوا ان معبودهم جوهر أى أصل الاقانيم وذلك ان له عندهم ثلاثة اقانيم اقنوم الوجود ويعبرون عنه (بالاب) واقنوم العلم ويعبرون عنه (بالابن) والكلمة واقنوم الحياة ويعبرون عنه (بروح القدس) ثم قالوا ان مجموع الثلاثة اله واحد فجمعوا بين نقيضين وحدة وكثرة وجعلوا الذات تتركب من مجرد احوال لا وجود لها أو وجوه واعتبارات لا توجد الا في الأذهان وذلك غير معقول لعادل .

والاقنوم كلمة يونانية والمراد بها في تلك اللغة أصل الشيء ويعنى بها النصارى الاصل الذى كانت منه حقيقة الههم وقد طولبوا في دليل الحصر في اثلاثة فقالوا لأن الخلق والابداع لا يتأتى الا بها - فقبل لهم والارادة والقدرة لا يتأتى الخلق الا بهما فأجابوا بأن الاقانيم خمسة واذا استحال أن يكون تعالى جرما استحال وصفه بالصغر والكبر الذين هما من أوصاف الاجرام (قوله) أو قائما به يعنى بالجرم لأنه يوجب أن يكون عرضا مفتقرا الى محل يقوم به وقد سبق برهان حدوث الاعراض بتغيرها قبولا وحصولا والرب جل وعلا يستحيل عليه التغير مطلقا ويجب له القيام بنفسه أى لا يفتقر الى محل ولا مخصص أما عدم افتقاره الى مخصص فلوجوب انقدم والبقاء لذاته ولصفاته وأما عدم افتقاره الى محل

فلوجوب اتصافه بالصفات العلية الوجودية من العلم والقدرة والإرادة والحياة والسمع والبصر والكلام ولو كان مفتقرا الى محل كان صفة معنى من المعانى والصفة لا تتصف بشيء مما سبق وايضا فلو كان مفتقرا الى محل لم يكن بالالوهية اولى من المحل الذى افتقر اليه فلو فرض انهما الهان للزم تعدد الالهة واذا استحال افتقاره الى محل استحال اتحاده به ومعنى الاتحاد سيورة الشئين شيئا واحدا وهو محال مطلقا فى القديم والحادث وبرهانه ان أحد الشئين اذ اتحد بالآخر فان بقيا على حالهما فهما اثنان لا واحد فلا اتحاد وان عدما كان الموجود غيرهما وان عدم أحدهما دون الآخر امتنع الاتحاد لأن المعدوم لا يكون عين الموجود واذا عرفت استحالة افتقاره الى محل واتحاده به فكذا يستحيل

قيام صفاته بذات غيره واتحادهما به فبكل ما قالت النصارى اهلكهم الله اقنوم الكلمة اتحد بناسوت عيسى عليه الصلاة والسلام واختلفوا فى معنى الاتحاد فمنهم من قال ان الاتحاد يرجع الى قيامها به كما يقوم العرض بالجوهر وهذا يوجب مفارقتة لذات الجوهر الذى هو مجموع الاقاليم الثلاثة عندهم ضرورة أن المعنى الواحد لا يقوم بذاتين فيكون الباقي بعض اله لا الهانوعيسى ايضا قام به بعض الاله فلا يكون الهان .

فقد لزم على مذهبهم عدم الاله وفيه ايضا القول بانتقاء المعنى وهو محال على الصفات العرضية فكيف بما هو نفسه عندهم وايضا باختصاص الاتحاد فأقنوم الكلمة دون روح القدس الذى هو اقنوم الحياة بل ودون الجوهر نفسه يحتاج الى مخصص وايضا فالالاتحاد ان كان واجبا لزم قدم الناسوت وان كان جائزا افتقر الى مخصص ويلزم منه جواز زواله فتكون الوهية عيسى جائزة وذلك يفضى الى مثله فى واجب الوجود وهو محال وايضا الاتحاد اما أن

يكون وصف كمال فيجب للذات الازلية أزلا وان كان صفة ذم فقد وصفوه بالنقصان وايضا يطالبون بتخصيص ناسوت عيسى بهذا الاتحاد دون غيره فان قالوا وجه الاختصاص ما ظهر على يديه من احياء الموتى ونحوه رد عليهم ماظهر على يد موسى عليه السلام من احياء العصى ثعبانا ونحوه بل ويلزمهم ان يجوزوا اتحاد الكلة بكل حادث حتى الخنافس والحشرات لأن قصارى ما انعدم منها على أصلهم دليل الاتحاد في هذه الحوادث عدم المدلول الذى هو اتحاد الكلمة بها وما أحسن مذهبا يقضى الى تجويز أن تكون الخنفساء والجعل وغيرهما آلهه ومنهم من فسر هذا الاتحاد بالاختلاط والمزج كاختلاط الخمر والماء ونحوهما من المائعات، وجميع ما ورد على الأول يرد على هذا ويريد بأن الاختلاط من أحكام الأجسام فكيف يعقل في الكلمة التى هى خاصية الذات الازلية .

قال المقترح وسمعت من بعضهم عند المباحثة يقول نسبته كنسبة اضواء الشمس من الشمس فهى مشرقة علينا ولم تفارق الشمس ولم يعلموا ان اضواء الشمس أجسام مضيئة بعضها يتصل بما اشرن عليه وبعضها يتصل بغيره واين هذا من الخاصية المتحدة .

ومنهم من فسره بالانطباع كانطباع صورة النقش في الشمع وهذا باطل لان نفس النقش لم يحصل فيما طبع فيه وانما حصل فيه مثاله فتبين أن المذهب غير معقول وهم أحسن الفرق وارذلها أفهاما وأدراك الحقائق على مثلهم عسير وقد قالوا ان عيسى صلب فقيل لهم كيف يصلب الاله فقالوا المصلوب الناسوت فقيل لهم كيف ينفرد بالصلب الناسوت دون اللاهوت وقد اتحدا ثم قد رد في انجيلهم ما يشير الى تعبد المسيح وخضوعه وخشوعه للرب سبحانه وتعالى والتزامه احكام العبيد من التذلل وطلب الجزاء من الله تعالى حتى قال أنا ماضى الى أبى وأبيكم والهى والهكم فان

كانوا يتمسكون بلفظ أبى فقد قال وأبيكم فبالمعنى الذى أثبت الابوة لهم من التربية واللفظ يثبت له به وقوله والهى تصريح باثبات الوهية غيره - وقد عزى بعض أصحاب المقالات الى بعض الصوفية القول بالاتحاد وربما اخذوا ذلك من شطحات تنقل عن بعضهم كقولهم « ما فى الجبة الا الله » وأنا الحق ونحو ذلك وبعض علماء الطريق يتأول لهم وينزههم عن القول بمثل المقالة ويقول ان السالك ربما طرات عليه حالة لا يشاهد فيها غير الله تعالى فتغيب نفسه عنه فضلا عن غيرها ويعبرون عن هذه الحالة بالغناء فيجرب على لسانه مثل هذه الالفاظ وهى حالة سكر وغيبة واذا رجع الى صحوه واحساس نفسه لم يصدر منه شيء من ذلك ويعذر بذلك ومنهم من اخذهم بذلك وحكم بالقتل كفتوى الجنيد فى العلاج . . . (قوله) أو محاذيا له أى قريبا منه اما قرب اتصال حتى يكون الجرم مكانا له يتمكن عليه أو قرب انفصال حتى يكون فى جهة له وكلاهما محال لانهما من خواص الأجرام (قوله) أو فى جهة له أى للجرم فليس فوق شيء من العالم ولا تحته ولا امامه ولا خلفه ولا عن يمينه ولا عن شماله لان الجهة تستلزم التحيز وكل متحيز له حيز فهو جرم والله جل وعلا ليس بجرم وقد سبق ايضاحه ولم يقتل بالجهة الا طائفتان من المبتدعة . (قوله) أو مرتسما فى خياله الضمير يعود على الجرم أى أن كان له خيال لانه لا يرتسم فى الخيال الا الاجرام واعراضها وبالجملة فقد قامت البراهين القطعية على وجود الذات العلية موصوفة بصفات كاملة لا يحاط بها وعلى قيامه جل وعلا بنفسه واستحالة مماثلته تعالى لكل ما يخطر بالبال واستحالة اتصافه بكل ما يستلزم مماثلته للحوادث والمعجز بعد ههنا عن الإدراك واجب ولا يعرف الله الا الله جل وعلا وانشد أبو الفتح .

لعمري لقد طفت المعاهد كلها

وسرحت طرفي بين تلك العالم

فلم أر الا واضعا كف حائر

على ذقن أو قارعا من نادم

(قوله) لان ذلك كله يوجب مماثلته للحوادث اى مساواته لها فى صفاتها النفسية لأن كل موجودين اما أن يتساويا فى صفة النفس أو لا فان تساويا فهما مثلان وان لم يتساويا فى صفات النفس فلا يخلو اما أن يصح اجتماعهما أو لا فان لم يصح فضدان وان صح فخلافان وكل مثلين فانه يلزم استوائهما فى كل ما يجب لاحدهما وفى كل ما يجوز عليه أو يستحيل فلهذا لو انصف جل وعلا بشيء مما سبق للزم مماثلته للأجراء أو أعراضها .

وذلك يستلزم أن يساويها فيما يجب لها من الحوادث وقد سبق وجوب قدمه وبقائه .

و (قوله) بل وكل وصف من أوصاف الوهيته يعنى كوجوب الوجدانية له ووجوب نفوذ قدرته وأرادته فى كل ممكن ووجوب اخاطة علمه بكل معلوم ونحو ذلك لان هذه الأوصاف لا تجب للحوادث فكذا لا تجب لما مائلها .

● قال الشيخ : ويجب لهذا الصانع أن يكون قادرا والا لما أوجدك .

□ قال الفتى : - وماذا تعنى بقولك قادرا ويقولك والا لما أوجدك !!

● قال الشيخ : - الله سبحانه وتعالى موجد بالاختيار وكل موجد بالاختيار فهو قادر ومن ثم فالله تعالى قادر ويبطل أن يكون

فعله جل وعلا بطبيعة او علة موجبة ولأن الموجد بالاختيار هو الذى يصح منه الفعل بدلا عن الترك والترك بدلا عن الفعل وهذا بعينه معنى القادر .

وأما قوله والا لما أوجدك - اليجاد بالاختيار ولا ريب فى أنه لو لم يكن صانعك قادرا لما أوجدك واذا لم يكن قادرا كان عاجزا والعاجز لا يتأتى منه فعل ولا ترك .

● قال الشيخ : ومريدا والا لما اختصصت بوجود ولا مقدار ولا صفة ولا زمن بدلا عن نقائضها الجائزة فيلزم اما قدمك أو استمرار عدمك ! !

□ قال الفتى : وما معنى أن يكون مريدا .

● قال الشيخ : المريد هو من له صفة يرجح بها وقوع أحد طرفى الممكن وان شئت فقل هو القاصد لوقوع أحد طرفى الممكن ونظم الدليل على أنه تعالى مريد لكن على غير النظم الذى أشير اليها فى العقيدة أن نقول الله جل وعلا خصص الحوادث بأحد الطرفين الجائزين عليه وكل من كان كذلك فهو مريد ومن ثم قاله جل وعلا مريد واذا لا يخفى أنه لما كان وجود الممكنات وعدمها بالنسبة اليها سواء لا يجب أخدharma ولا يستحيل بل هما جائزان على حد السواء ثم انه جل وعلا أوجد هذا الممكن فالضرورة انه تعالى هو الذى خصصه بأحد الطرفين الجائزين عليه وهو الوجود ولم يبقه على الطرف الآخر وهو العدم - ولا مراء فى أن ترجيح وقوع أحد الطرفين لمستويين بغير مرجح محال ويستحيل أن يكون المرجح نفس ذلك الممكن لأنه يلزم عليه أن يكون مساويا لذاته راجحا لذاته وأيضا فلأنه ان ترجح له من ذاته الوجود كان واجب الوجود لذاته فيلزم قدمه وان ترجح له من ذاته العدم وجب استمرار عدمه فلا يوجد أبدا . لأن المرجح الذاتى يستحيل عدمه وكلا القسمين باطل فتعين أن يكون المرجح

خارجا عنه من جهة فاعله والسير يقتضى أن لا مرجح لاختصاص الممكن بأحد الجائزات عليه بدلا عن مقابله الا الإرادة وهى قصد الفاعل الى فعل ذلك الجائز وان شئت قلت اختياره له فان قلت لعل المرجح لوقوع أحد الطرفين صفة القدرة فالجواب أن القدرة نسبتها الى جميع الممكنات نسبة واحدة فما بالها تعلقت بإيجاد هذا الممكن على الخصوص بدلا عن مقابلة وفى هذا الزمان المخصوص بدلا عن المتقدم والتأخر والأزمان كلها بالنسبة الى القدرة القديمة سواء فلا بد اذن من ترجيح الفاعل هذا الزمان للفعل وحينئذ يوجد بقدرته الفعل فيه وكذا لابد أن يرجح الوجود بدلا عن العدم ثم تتعلق به القدرة وقس على ذلك كل ممكن ولهذا يقولون القدرة عبارة عن الصفة المؤثرة على وفق الإرادة .

أيجوز رجحان الوجود

بلا مرجح يا سناظر

هنا بديهي الاستحالة

لا تسوغه الخواطر

● قال الشيخ : ومن هنا تعلم استحالة كون الصانع طبيعة أو علة موجبة فان اجيب عن التأخير فى الطبيعة بالمانع أو فوات الشرط نزم عدم القديم والتسلسل لنقل الكلام الى ذلك المانع أو ذلك الشرط !!!

□ قال الفتى : لابد لهذا القول من ايضاح .

● قال الشيخ : الاشارة بهذا راجعة الى لزوم قدمك أو استمرار عدمك أى بهذا اللازم يستدل أيضا على اقناع أن يكون صانع العالم طبيعة أو علة موجبة وقد أوضحت لك أن من يتأنى منه الفعل والترك يسمى مختارا ومن لا يتأنى منه الترك فان لم يكن أن يمنع مانع من الفعل يسمى علة وان امكن يسمى طبيعة .

والعلة لا يخلو اما أن تكون قديمتين أو حادثتين فإن كانتا قديمتين
لزم قدم العالم لأن فعل العلة والطبيعة إنما هو باللزم لا بالاختيار
وقدم اللزوم يقضى بقدم لازمه وقد عرفت بالبرهان حدوث
العالم وإن كانتا حادثتين افتقرتا إلى علة أو طبيعة ودار أو تسلسل
والدور والتسلسل محالان على ما مضى من ابضاح فكون العلة
والطبيعة حادثتين محال فوجود ذاتك وسائر العالم الموقوف عليه
محال والمحال مستمر العدم فقد لزم استمرار العدم لذاتك
ولسائر العالم والعيان يكذب ذلك والحاصل أنه يلزم قدم العالم
أن فرضت العلة أو الطبيعة قديمتين أو استمرار عدمه أن
فرضتا حادثتين وكلا اللزمين باطل فاللزوم وهو كون صانع العالم
طبيعة أو علة باطل فتمين أن يكون فاعلا بالاختيار وهو المطلوب .
وربك يخلق ما يشاء ويختار .

(قوله) فإن اجيب عن التأخير في الطبيعة الخ هذا امتراض
من الطبيعيين على الدليل السابق وهو لزوم قدم العالم أو
استمرار عدمه وتقريره أن قالوا نختر أن الصانع للحوادث طبيعة
وانها قديمة - قولكم فيلزم قدم ثلث الحوادث غير مسلم لأن عدم
المفارقة إنما يلزم في العلة مع معلولها لأن تلازمهما لا يتوقف على
شيء أما ملازمة الطبيعة مطبوعها فمتوقف على عدم الموانع ووجود
الشرائط كلها كما تقول مثلا تأثير النار بطبعها على مذهب الفلاسفة
أبعدهم الله في احتراق الشيء يتوقف على وجود شرط وهو مسها
مثلا لذلك المحترق وانتفاء مانع وهو بلل ذلك المسوس مثلا أما
إذا وجد مانعها وانتفى شرطها فتوجد مع عدم مطبوعها الذي هو
الاحتراق قالوا فإذا تقرر ذلك فنقول صانع هذه الحوادث طبيعة
قديمة لكن تأخر مطبوعها ولم يكن قديما لمانع من وجودها أزلا أو
قوات شرط فلما انتفى المانع ووجد الشرط فيما لا يزال وجدت تلك
الحوادث فلا يلزم على هذا قدم الحوادث ولا استمرار عدمه كما

زعمتم وجوابه انا ننقل الكلام معهم الى هذا المسائع من وجود
الحوادث أو الشرط لها المتأخر وجوده فنقول ذلك المانع من تأثير
الطبيعة في وجود الحوادث أزلا لا يخلو اما أن فقدروه قديما أو
حادثا فان كان حادثا افتقر الى محدث والمحدث على أصلكم طبيعة
قديمة فتحتاجون الى تقدير مانع آخر منع من وجود هذا المانع
الحادث أزلا والمانع من تأثير الطبيعة قد اخترتم أنه حادث فيكون
هذا المانع الثاني حادثا ويفتقر أيضا في تأخير وجوده عن طبيعته
القديمة الى تقدير مانع آخر حادث ثم كذلك هذا المانع الآخر
ويتسلسل فيلزم وجود حوادث لا أول لها وقد سبق برهان
استجابته وان منعوا التسلسل في الموانع الحادثة وجعلوا لها مبدءا
لزم قدم حوادث العالم لعرو الطبيعة المؤثرة فيها عن المانع أزلا
وان كان المانع من وجود العالم قديما لزم أن لا يوجد شيء من العالم
حتى ينعدم مانعه القديم لكن عدم القديم محال وقد سبق برهانه
فوجود العالم المتوقف عليه محال وهكذا نقول في الشرط المتأخر
وجوده عن الطبيعة أنه حادث فيفتقر الى محدث والمحدث على
أصلهم طبيعة قديمة فيحتاجون أيضا الى تقدير مانع آخر منع من
وجود هذا الشرط أزلا أو فوات شرط لم يوجد الا فيما لا يزال
وننقل الكلام الى مانع الشرط والى شرط الشرط ويلزم ما لزم أولا
من التسلسل ان قدرت ان موانع الشروط أو الموانع حادثة وعدم
القديم أن قدر مانع الشرط قديما والى هذا الاعتراض وجوابه
كانت الإشارة بالقول فان اجيب عن المتأخر في الطبيعة الخ وانما
خصصت هذا الجواب بالطبيعة لعدم تأتى تقدير المانع أو فوات
الشرط في تأثير العلة فالدليل السابق ناهض فيها ولا يتوهم عليه
جواب واذا عرفت يا بنى هذا عرفت ان تركيب امتزاج العناصر
التي يذكرها الاطباء والطبيعون وانحلالها وامتدالها لا تأثير له في
وجود شيء ولا في فساده ولا ان باعتدال الطبياع يكون صحة

الجسم ولا ان يغلبه بعضها تكون الامراض كما يزعمون بل لو كان الجسم بسيطا لم يتركب الا من نوع واحد لقبل من الكون والفساد عند أهل الحق والسنة ما يقبله عند تركيبه من الأنواع واختياره جل وعلا خلق شيء عند خلقه شيئا آخر لا يدل على أن لأحد مخلوقه أثرا في مخلوقه الآخر لا بالاختيار ولا بغيره بل وجوده وعدمه فيما يتعلق هنا بالتأثير سواء ولقد ضل ابن سينا وكذب ونهج منهج الطبيعيين مع ادعائه الاسلام وتستتره بظاهرة في الدنيا حيث يقول في رسالته الطبية ...

وقول بقراط بها صحيح
ماء ونار وثرى وريح
وليلا في ذاك ان الجسم

اذا ثرى عاد اليها رغما
ولو يكون الجسم منها واحدا
لم تر بالالام حينا فاسدا

□ قال الفتى : ما أروع ما تقول واني لأردد ما
قال به واضع هذا الكتاب من شعر انشأه في هذه المعاني ...
ترويدا !!!

● حيث قال : ...

اذ يزعم الدهرى أن
لأبعث بعد الموت صائر
وكذا الوجود بأسره
عن صدقة عمياء صادر
قولوا له لو قهقروا الأشياء
الى أدنى الصفائر
من ذا النثر للثرى الصغير
أراها غير قصادر

هل أوجدت هي نفسها
 هذا محال في البصائر
 أيجوز رجحان الوجود
 بلا مرجح يا مناظر
 انظر الى الفلك الندى
 بالضبط طول الدهر دايـر
 هل كان ذلك صدفة
 ما قال ذا الا مكابر

● قال الشيخ : جميل منك يا بني هذا التردد في المعنى
 السديد ... وأزيد ان ابن دهاق قال في شرح الإرشاد حين تعرض
 لأصناف الشرك وصنف آخر من الشرك وهو اضافة الفعل لغير الله
 سبحانه وتعالى قال وهذا الصنف ثلاثة أنواع احدهما اضافة
 الفعل الى الأفلاك وانها تؤثر في العالم السفلى تأثيرات في الأجسام
 والنباتات والمركبات وأن البعض يتولد عن البعض وهذا النوع
 يختص به الفيلسوف ومن تابعه من عامتهم وقال :

عمى القلوب عموا عن كل فائدة

لأنهم كفروا بالله تقييـدا

والثاني ما أضيف من أفعال بعض الى بعض مثلا من أن النار
 تحرق والطعام يشبع والثوب يستر الى غير ذلك من ربط المعتادات
 حتى ظنوها واجبة وتلك ضلالة تبع الفيلسوف فيها كثير من عامة
 المسلمين بل وكثير من المتفهمين المشتغلين بما لا يعنيهـم من العلوم
 وعن مرآشدهم عميت قال وهم فيها على اعتقادات فمن قال
 بطبعها فلا خلاف في كفره وأما من قال بقوة جعلها الله فيها كان
 مبتدعا وقد اختلف الناس في كفره ...

● قال الشيخ : ... تعليقنا على ذلك وان هذا القسم هو اعتقاد اكثر عامة المتفقهة في زماننا ومن في معنائهم من جهلة المقلدين فمن قال ان الاكل دليل عقلي على الشيع دون ان يكون معتادا كان جاهلا كل الجهل بمعنى الدلالة العقلية ومن علم ان الله سبحانه وتعالى قد ربط بعض افعاله ببعض وكلما فعل هذا فعل هذا باختياره واذا شاء خرق هذه العادة فهذا هو المؤمن الذي سام من هذه الآفة بفضل الله سبحانه وتعالى « يا نار كونى بردا وسلاما » فكانت بردا وسلاما على ابراهيم ...

اما الثالث من هذا الصنف فما تقوله المعتزلة ويمتقده اكثر من جهل هذا العلم من المسلمين ان العبد يوجد افعاله على حسب اختياره بقدرة خلقها الله تعالى له وامره ان يتصرف بها في غير ما نهاه عنه وذكر اهل السنة في تكفيرهم قال والا ظهر انهم كافرون .. انتهى يابنى !!! ثم انظر يابنى هذا الخطر العظيم في العقائد وكيف عرض بنفسه من اعرض عن النظر في علم التوحيد للعذاب المؤبد والخزى السرمدي في نار جهنم مع كل كافر وجاحد .. اللهم اصلح ظواهرنا وبواطننا واهدنا في الدنيا والاخرة صراط الذين انعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين يا ارحم الراحمين .

● استنطرد الشيخ يقول : ثم يجب ايضا لصانعك ان يكون عالما والا لم تكن على ما انت عليه من دقائق الصنع في اختصاص كل جزء منك بمنفعته الخاصة به وامدادها بما يحفظها عليه ونحو ذلك من المحاسن التي تعجز عقول البشر عن الاحاطة بأسرارها !!!

نعم يابنى فلو لم يكن صانعك جل وعلا عالما لم تكن متصفا بما انت عليه من غاية الاحكام ودقائق المحاسن التي نعجز عن حصرها - وآية ذلك انه معلوم بالبديهة انه لا يحكم الفعل ويبرزه في غاية الكمال وما لا يحاط به من انواع المحاسن الا من هو عليم حكيم غاية الحكمة واما الاستثنائية فمعلومة بضرورة المشاهدة

ولا يخفى أن عجائب مصنوعاته سبحانه مما لا يحيط بها وصف
واصف ومن جوز صدور تلك العجائب مع كثرتها وخروجها من
هذا الحصر من الجاهل على سبيل الاتفاق كان معاندا للحق جاحدا
للضرورة وسقطت مكالمته لخروجه عن حيز العقلاء وقول من قال
قد يقع الفعل المحكم من الجاهل مرة على سبيل الاتفاق ولا يدل
فهكذا يجب أن لا يدل إذا وقع مرات وهو نظير قول القائل إذا لم
يفد خير الواحد العلم فلا يفيد خير الجماعة وإذا لم يرو قليل
الماء فلا يرو كثيره وإذا لم تنتج المقدمة الواحدة لم تنتج المقدمتان
والتسوية في ذلك خلاف الحس والعادة والعقل فان قيل ينتقد
هذا الدليل بما تتخذه النحل بغير آله من البيوت المحكمة المسوسة
التي لا يعرف وضع مثلها الا المهندسون واختبارات خصوصية هذا
الشكل لجمعه بين مصلحتين وهما قربه من شكل الدائرة القريب
من شكل النحلة والا من معه فرج تبقى بين الاشكال ضائعة لغير
فائدة . ومعرفة كون الجمع بين هاتين المصلحتين خاصة بهذا
الشكل المسدس مما لا يستخرجه الا اذكىاء المهندسين بعد سير
ويبحث عظيم .

أن النحلة من الحيوان غير العاقل قد صدر من فعلها ما صدر
فكيف يصح مع هذا ان يستدل بأحكام الفعل واشتماله على دقائق
الصنع على علم صانعه فالجواب انك قد عرفت أن معتقد أهل
السنة أن الله جل وعلا منفرد بخلق كل شيء ولا تأثير لغيره في شيء
إيا كان وان الأفعال التي يتصف بها العقلاء وغيرهم كلها منسوبة
إلى الله جل وعلا خلقا واختراعا وان كان بعضها ينسب إلى بعض
من يتصف بها كسبها من غير تأثير أصلا وسيأتي في فصل خلق
الأفعال تفسير معنى الكسب فليس في الوجود عند أهل السنة إلا الله
جل وعلا موصوفا بصفاته العليا وكل سواه من الكائنات فهي أفعاله

فالشكل المسدس التي اتخذتها النحلة اذن ليس لها فيه تأثير اصلا بل ولا كسب من غير تأثير لما سيأتى فى فصل ابطال التوالد من امتناع تعلق القدرة الحادثة بغير محلها وانما وقوع ذلك الشكل بمجرد خلق الله جل وعلا واختراعه والهـم النحل لاتخاذـه مسكنـا كما الهـم سائر الحيوانات لمصالحها الذى خلق كل شىء ثم هدى فـهـو من جملة ما يدل على عظيم علمه تعالى - ولو سلمنا أنه من فعالها فلا نسلم انها غير عالمة به حينئذ بل خرقت فى حقها العادة والهمت علم ذلك وخلق لها كما خلق للنملة علم بسليمان عليه السلام بجنوده حين قالت « يا ايها النمل ادخلوا مساكنكم » ثم تعليم دقائق العلوم وخلقها لمن ليس أهلا لمطلب من دقائقه من أول دليل على شرف علمه جل وعلا وباهر قدرته ونفوذه ارادته وانقياد جميع الممكنات لمشيئته تعالى وقد ضعف أمام الحرمين فى البرهان دلالة الأحكام على العلم وقال لا معنى للأحكام سوى أن الاكوان خصصت الجواهر باحياز حتى انتظم منها خطوط مستقيمة ولا اختصاص للاكوان بالدلالة على العلم وانما الكلام مع الخصم بعد كونه صانعا مختارا واختيار دليل كونه عالما واعترض عليه شرف الدين التلمسانى بأن الاحكام لا تسلم رجوعه الى مجرد تخصيص الجواهر بأكوان بل هو يرجع الى الاختصاص بأكوان وكيفيات خاصة وضرب من الصفات والأعراض على مقدار كل شىء عنده بمقدار ثم دلالة غير الأحكام من وقوع الفعل على وفق الاختيار وان كان منتجا لا يمنع من دلالة الاحكام عليه بل دلالة الاحكام اوضح لأنه يدل على العلم بالضرورة والاختيار يدل عليه بالنظر ... وهكذا يابنى أنتهى كلام شرف الدين التلمسانى ... وما عساك ترانى أقول فيما سرده !!!

□ قال الفتى ... هات ما عندك .. من ايضاح !!!

● قال الشيخ ... لقد خرج من هذا انه يصح الاستدلال على كونه جل وعلا عالما بوجهين الاحكام والاختيار وان الاول اوضح من الثانى ووجه الاستدلال بالاختيار على ما قرره شرف الدين التلمسانى فى شرح المعالم انه قد تقرر فيما مضى بالبراهين الناطقة أن الله تعالى فاعل بالاختيار والفاعل بالاختيار لا بد وان يكون قاصدا الى ما يفعله والقصد الى الشيء مع الجهل به محال ولا يتصور القصد من الله تعالى الا مع العلم بالمقصود وان كان يتصور من الحادث مع القصد والظن والوهم فلا يتصور من الله تعالى بناء على ذلك الاحتمال وقوع ذلك على خلاف ما هو عليه وهو نقص يتعالى الله عنه فتعين ان يكون سبحانه عالما ولما كانت الماهيات المطلقات لا يمكن دخولها فى الوجود الا مع تخصيصها بزمان ومحل وكيفية ووضع ومقدار وكل وجه وجدت عليه امكن فى العقل وقوعها على خلافه او مثله ولا يتخصص الا بالقصد اليه وجب ان يكون عالما بها من كل وجه وذلك اوضح دليل على انه سبحانه عالم بالجزئيات لا كما يقول الفلاسفة ان علمه لا يكون الا كليا تعالى الله كما يقول الظالمون (علوا كبيرا) (قوله) وامداده بما يحفظها عليه ضمير فى امداده يعود على الجزء والمنصوب فى لفظ يحفظها يعود على المنفعة (بيان ما ذكر على سبيل الاشارة أن تقول جسد الانسان مركب من اصول اربعة ١ الأرض ٢ الماء ٣ الهواء ٤ النار ثم تفصلت هذه الأربعة الى العظم والمخ والعصب والعروق والدم واللحم والجلد والظفر والشعر ووضع كل واحد منها لحكمة لولها لم يكن الجسد بحسب العادة فالعظام منها هى عمود الجسد فضم بعضها الى بعضها بمفاصل واقفال، من العضلات والعصب ربطت بها لم يجعل عظما واحدا لأنه لو كان يكون مثل الحجر ومثل الخشبة لا يتحرك ولا يجلس ولا يقوم ولا يركع ولا يسجد لخالفه الواحد الأحد القیوم وجعل العصب على مقدار مخصوص فلو كان

أقوى مما هو لم تصح عادة حركة الجسم ولا تعرفه في منافعه ثم خلق تعالى المخ في العظام في غاية الرطوبة ليرطب يبس العظام وشدتها ولتقوى العظام برطوبته ولولا ذلك لضعفت قوتها وانخرم نظام الجسد لضعفها بحسب مجرى العادة . ثم خلق اللحم وعباه على العظام وسد به خلل الجسد كله فصار مستويا لحمة واحدة واعتدلت هيئة الجسد به واستوت ثم خلق العروق في جميع الجسد جداول لجريان الغذاء فيها الى أركان الجسد ولكل موضع من الجسد عدد معلوم من العروق صفارا وكبارا ليأخذ الصغير من الغذاء حاجته والكبير حاجته ولو كانت أكثر مما هي عليه أو انقص أو على غير ما هي عليه من الترتيب لما صح في الجسد بحسب العادة شيء ثم أجرى الدم في العروق سيالا خائرا ولو كان يابساً أو اكثف مما هو عليه لم يجر في العروق ولو كان ألطف مما هو عليه لم تنفذ به الأعضاء ثم كسا اللحم بالجلد ليستره كله كالوعاء له ولولا ذلك لكان قشرا أحمر وفي ذلك هلاكه عادة ثم كساء الشعر وقاية للجلد وزينة في بعض المواضع وما لم يكن فيه شعر جعل له اللباس عوضا منه وجعل أصوله مفروزة في اللحم ليتم الانتفاع ببقائه ولين أصوله ولم يجعلها يابسة مثل رؤوس الإبر ولو كان ذلك لم يهنه عيش وجعل الحواجب والأشعار وقاية للعين ولولا ذلك لاهلكها الغبار والسقط وجعلها على وجه يتمكن بسهولة من رفعها على الناظر عند قصد النظر ومن أرخائها على جميع العين عند إرادة إمساكها النظر أو غضه البصر الى ما تؤذى رؤيته دينا أو دنيا ولم يجعل شعرها طبقا واحدا لينظر من خلالها .

ثم خلق شفتين ينطبقان على الفم يصونان الحلق والفم من هرياح والغبار ويفتحان بسهولة عند الحاجة الى الانفتاح ولما فيهما أيضا من كمال الزينة وغيرها ثم خلق بعدهما الاسنان ليتمكن بها

من قطع مأكوله وطحنه وجعل اللسان آلة يجمع به ما تفرق من
المأكول في أرجاء الفم ليتمكن تسهيله للابتلاع بطحن الأرجاء وخلق
فيه معنى الذوق لكل مأكول ومشروب ولم يخلق جل وعلا له
الأسنان في أول الخلقة لئلا يضر الوليد بأمه في حال رضاعه بالعض
ولأنه لا يحتاج لها حينئذ لضعفه عما كثف من الأغذية التي تفتقر
الى الأسنان فلما ترعرع وصلاح للغذاء خلق له الأسنان وجعلها
نوعين بعضها محدودة الاطراف وهى التى للقطع يقطع بها المأكول
وبعضها منبسطة وهى التى للطحن .

فسبحانه وتعالى ما أكثر عجائب صنعه وأوسع الآيات الدالة
عليه .

ولكننا لا نبصر شيئاً الا بتوفيق الله تعالى ثم لما كان المأكول
شديدا كثيفا ولم يكن ليحرق في الفم الى الحلق وهو كذلك على
يأسه أنبع الله تعالى في الفم عينا تابعة على الدوام أحلى من كل
حلو وأعذب من كل عذب فيحرك اللسان الغذاء ويمزجه بذلك
الماء فيعود زلقا فينحدر في الحلق بلا مؤونة وبلا تعب !!!

ولهذا اذا أعدم الله تلك العين بخلق جفوف من المرض لم يمض
على الحلق شيء وان مضى فبمشقة عظيمة . . !! ومن عجائب
هذه العين أنها مع عدم انقطاعها لم يكن مأؤها يملأ الفم في كل وقت
حتى يتكلف الانسان مؤونة عظيمة في طرح ذلك عنه بل جرت على
وجه الجمت فيه هذه العين النابعة أن تتعدى وجه متفتحة فتبارك
الله أحسن الخالقين ثم خلق أظفار اليدين والرجلين لتشتد بها
اطرافها لكثرة حركتها والتصرف بها في الأمور وليحك بها وينتفع
بها في موضع الحاجة - فأنظر يابنى الى خلق الأصابع وجعلها
متفرقة ذات مفاصل ليتمكن بذلك من قبضها وبسطها بحسب
الحاجة ولما كان الشعر والظفر مما يطول لما في طولهما من المصالح

لبعض الناس في بعض الأوقات وكان جزهما مما يحتاج اليه في بعض الاوقات لم يجعل كسائر الاعضاء في تألم الانسان بقطعهما بل جعل قص الاظفار سهلا عند الحاجة فانظر يا بني رعاك الله الى دقائق هذا الصنع الجليل وحسن معاملة المولى الرحيم لهذا العبد الكفور الا من عصمه الله تعالى باللطف الجميل !!!
ثم هكذا كل عظم وعرق وقليل أو كثير من الجسد على هذه الحكمة .

وأكثر وما ذكرته له يا بني ما هو الا نزر يسير من بحر لاساحل له هذا في جسد الانسان وحده اذا تتبععت عجائب الملك في الارضين وسائر حيواناتها وأشجارها ونباتها ثم عجائب الملك في السموات وملائكتها وعرشها وكرسیها ثم عجائب الجنة وسكانها ثم أهوال النيران وعظيم زبانياتها واختلاف أنواع العذاب لأهلها اطلعت على ما تتحير فيه العقول وتدهش لسماعه الالباب لخلق السموات والأرض اكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لا يعلمون هذا وكل منا اطلع عليه جميع البشر من ذلك شيء يسير جدا الا بال له في جنب ما غاب منهم من ملك الله تعالى !!!

□ قال الفتى : لقد صدق الله تعالى «وفي أنفسكم أفلا تبصرون» ثم زدنى ... معرفة بالله !!! واني لاكره أن أكون مسلما عادة وتقليدا ... وأحب أيما حب أن أزداد ايمانا بربى عقيدة وتوحيدا !!!

● قال الشيخ : وحيا والا لم يكن بهذه الأوصاف التي سبق وجوبا !!!

وذلك يا بني معناه ومؤداه انه يجب لصانعك أيضا أن يكون حيا والا لزم ما ذكر وبيان الملازمة أن تلك الاوصاف السابقة وهي كونه تعالى قادرا أو ما يعده مشروطة عقلا يكون المتصف بها حيا

فلو قدر عدمه لوجب عدمها لوجوب انتفاء الشروط عند انتفاء شرطه لكن انتفاء تلك الاوصاف المشروطة محال وجوبا على ما سلف ايضاحه لوجوبها على ما تقدم فبقى شرطها وهو كونه تعالى حيا محال -

□ قال الفتى ... وهو السميع البصير !!!

● واستطرد الشيخ : وسميعا بصيرا متكلما والا لا تصف لكونه حيا باضدادها واضدادها آفات ونقص وهي عليه تعالى محال لاحتياجه حينئذ الى من يكمله كيف وهو الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه على العموم !!! .

● قال الشيخ : بل ويجب لصانعك أن يكون سميعا بصيرا متكلما لأن كل حي قابل لصفة فانه لا يخلو عنها الا الى مثله او ضدها لما عرفت فيما سبق وسنعيده فيما يأتى من استحالة عرو القابل من جنس المقبول ودليل أن كل حي قابل للاتصاف بهذه الصفات أو اضدادها امتناع اتصاف الموتى بها وصحة اتصاف الاحياء بها فالمصحح اذن لقبول هذه الصفات اما الخيانة أو أمر يلزم الحياة وأيا ما كان يلزم عليه قبول اتصاف كل حي بها فان لم يتصف الحي بكونه سميعا بصيرا متكلما لزم أن يتصف باضدادها . وهي كونه أصم أعمى أبكم لكن هذه الاضداد في حقه تعالى مستحيلة لكونها آفات وكونها نقائص وهو جل وعلا منزّه عن كل نقص نقلا وعقلا لأن الناقص يفتقر الى من يكمله وذلك يستلزم حدوثه والحدوث والافتقار على واجب الوجود الغنى باطلاق المفتقر اليه كل ما سواه مستحيلان على الضرورة ويلزم على تقدير تلك النقائص أن يكون المخلوق المتصف بالكمالات اضدادها أكمل من الخالق وذلك مما لا يعقل .

□ قال الفتى : الله ربى جل وعلا .. وسبحانه من قائل « يسبح الله ما فى السموات وما فى الارض الملك القدوس العزيز الحكيم » .

فهو المنزه عن كل نقص وهو العزيز وهو القوى الحكيم الذى
يدبر شئون خلقه تدبيرا محكما !!

● قال الشيخ : والتحقيق الاعتماد فى هذه الثلاثة على الدليل
السمعى لان ذاته تعالى لم تعرف حتى يحكم فى حقه بانه يجب
الاتصاف باضدادها عند عدمها .

وذلك معناه ان الاعتماد فى ثبوت تلك الاوصاف على الدليل
العقلى من كون تلك الاوصاف كمالات فيجب اتصافه بها والا
لاتصف باضدادها فيكون ناقصا لانه قد فاته الكمال وفوت الكمال
نقصان ضعيف لانه انما ثبت لتلك الاوصاف الكمال فى الشاهد
ويلزم من كون الشيء كمالا فى الشاهد أن يكون فى الغالب كذلك
الا ترى ان اللذة والالام فى الشاهد كمال وهما ممتنعان على الله تعالى
لانهما من عوارض الاجسام وذاته جل وعلا لم تعرف حتى يعلم ان
هذه الاوصاف كمالات من حقه تعالى يصح اتصافه بها بحيث يلزم اذا
لم يتصف بها أن يتصف باضدادها وانما تعرف من صفاته جل وعلا
بالعقل مادلت عليه افعاله - فان لم يدل الفعل لاجانا الى السمع
فان لم يرد وجب الوقف ولا شك ان السمع وارد فى هذه الصفات
الثلاث فمنه فى اثبات كونه تعالى سميعا بصيرا قوله تعالى « اننى
معكما اسمع وأرى » .

وكقوله تعالى « وهو السميع البصير » وكقوله جل وعلا « ألم
يعلم أن الله يرى » وكقوله جل اسمه « الذى يراك حين تقوم »
 واحتجاج ابراهيم عليه الصلاة والسلام فى نفى آلهية الأصنام
فى قوله تعالى لم تعبد مالا يسمع ولا تبصر ولو كان معبوده كذلك
لم تتم له حجة وقد قال تعالى وتلك حجتنا آتيناها ابراهيم على
قومه واذا اثبت ان الاتصاف بهاتين الصفتين لا يتوقف عقلا على
الاتصالات الجسمانية ودل التصريح بهما على انها صفتا كمال

وجب اعتقاد ما دلت عليه الآية ولا محوج للتأويل لا عقلا ولا سمعا وحمل اللفظ على احتماله البعيد مجاز وشرطه القرينة ومع عدمها لا يجوز المصير اليه لما فيه من اثبات المشروط بدون شرطه فتعين البقاء مع تلك الظواهر وهكذا القول في جميع ما ورد من أحكام الآخرة من كان ظاهره جائزا وجب اعتقاده الا يقل دليل على امتناعه واما دليل كونه تعالى متكلما من السمع فقال الامام الفخر اجمع الانبياء والرسل على كونه تعالى متكلما قال ابن التلمساني وقد اجمع المسلمون ايضا على ذلك الجملة وان اختلفوا في تفسير الكلام فان قيل يرد على اثبات كونه جل وعلا متكلما بطريق السمع ان يقال ان قول الرسول لا يدل ما لم يثبت صدقه ولا يثبت صدقه الا بالمعجزة والمعجزة لا تثبت ما لم يثبت كون الباري متكلما فان دلالة المعجزة تنزل منزلة قول الله تعالى لمدني الرسالة صدقت وانت رسولي فان لم يثبت الكلام الصدق لله تعالى لا يكون مصدقا لرسوله فلو اثبتنا الكلام له تعالى بالسمع لدار .

● قال الشيخ : قال ابن التلمساني انه سؤال قوى وجوابه ان من ادعى انه رسول الملك بمرأى من الملك ومسمع وقال آية صدقي ان يغير الملك في عادته المألوفة ويفعل كذا ثم قال ايها الملك ان كنت صادقا في دعواي فا فعل لي ذلك ففعل الملك ذلك على الوجه الذي طلبه والتمسه فيعلم جميع الحاضرين انه رسول وانه صادق وان كان فيهم من ينفي كلام النفس ويكفي في العلم بتصديقه ايجاد الفعل اندال على ارادة تصديقه كما يدل التخصيص في الافعال على ارادة وقوعها على ذلك الوجه وقولهم ان المعجزة تنزل منزلة التصديق بالقول مسلم ولكن تنزل منزلة المواصفة على قول يدل على ارادة ذلك كما يدل بعض الاشارة على ذلك والكلام المستدل على ثبوته لله تعالى بالسمع في دعوى الاشعرية هو القول النفسي والنزاع فيه

لا في العبارات الحادثة المتواضع عليها والأفعال كثيرا ما تدل على الإرادة وان لم توضع لذلك نظرا الى العادات والمعجزة كذلك وقد احتج الاستاذ أبو اسحق على انه تعالى متكلم بانه سبحانه ملك ولا يتم الملك الا بأمر ونهى وبجواز تردد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع وقال كل صفة جائزة لا بد وان تستند الى صفة أزلية والا استحال ما علم جوازه ويستحيل رد الأمر والنهى الى الإرادة أو العلم وسائر الصفات غير الكلام النفسى على ما سيرد ايضاحه في الرسالة الثانية عند اثبات صفة الكلام في فصل صفة الله تعالى فيجب اثبات الله تعالى والطريقة الاولى تؤل الى نفى النقائص وقد عرفت ما في الاستناد في نفىها الى العقل والاعتراض على الثانية ان يقال لا مانع ان يكون هذا الجواز لتردد الخلاق بين أمر مطاع ونهى متبع يستند الى صحة أمر بعضنا الى بعض فان قيل يلزم عليه الدور أو التسلسل لانتقل الكلام الى الأمر منا الذى استند اليه المأمور المطيع له فانه يجوز أن يكون ذلك الأمر أيضا مأمورا مطيعا لغيره فان كان الغير مأموره لزم الدور والا لزم التسلسل - قلنا لا يلزم ذلك الا لو كان يجب ان يكون كل شخص أمرا ومأمورا اما مطلق الجواز فيكفى في صحته ما سبق واحتج الاستاذ وهو من الفقهاء أيضا على اثبات الخبر الله تعالى بأن كل عالم يجد في نفسه حديثا مطابقا لنفسه بالضرورة ولا معنى لكلام النفس الا ذلك واعترضه شرف الدين بن التلمساني بأن اثبات قضية كلية عامة تشملنا وتشمل الباري جل وعلا من قضايا جزئية وجدانية عند لا يساند الخصم على تسليمه واخذ القضايا الكلية من المحسوسات والوجدانيات لا تتم الا باستقراء عادات واثبات احكام الله تعالى وصفاته لا تؤخذ عن القضايا العادية اذن فالوجه الاعتماد على السمع ويرد لنا في الرسالة الثانية لهذا المؤلف ان شاء الله تعالى معنى الكلام القديم الموصوف به جل وعلا !!

□ قال الفتى : الله .. الله .. ما أحلى أن نستزيد معرفة
بالله !!

● قال الشيخ : ولا يستغنى بكونه عالما عن كونه سميعا بصيرا
لما نجده من الفرق الضروري بين علمنا بالشئ حال غيبته عنا وبين
عقل سمعنا وبصرنا به قبل !!

وأعلم يابنى ان العقلاء قد اختلفوا فى معنى هاتين الصفتين
فذهب بعضهم ومنهم الجبائى وابنه الى أن معنى السميع البصير
شاهدا أو غائبا هو الحى الذى لا آفة به وهذا معنى باطل فان
الحياة ليست من الصفات المتعلقة والسمع والبصر من الصفات
المتعلقة ، وسلب الآفة لا اختصاص له بغير من سلب عنه ولان الانسان
يحس من نفسه كونه سميعا بصيرا .

والعدم لا يحس ولانه لو صح ذلك لصح ان يقال العالم والقادر
هو الحى الذى لا آفة به ولم يقووا به وذهب الفلاسفة الى أن معنى
الرؤية تأثر الحدقة بسبب ارتسام صورة البصر بها !! ولهم قولان
أحدهما أن المدرك لنا نفس المثال المنطبع وهو الشئ المطابق لما فى
الخارج الخالى عن المادة والثانى ان المدرك لنا عين ذلك الشئ
بواسطة المثال المنطبع فى الرطوبة الجليدية المؤدية الى الحس المشترك
قالوا وأما السمع فان الصوت يتركب من الحروف والاصوات اذا
صادفت الهواء الراكد فى الصماخ المجاور للعصبة المفروشة فى اقصى
الصماخ الممدودة عليه كالجلد على الطبل حصل فيه طنين فتشعر
به القوة المدركة المودعة فى تلك العصبة على رأى أو توديه الى
الحس المشترك على رأى والحس المشترك على هذا الرأى كحوض
نصب ، فيه خمسة أنابيب وهى الحواس الخمس ولذا سمى مشتركاً
والنفس هى المدركة بواسطة كلوح تقرأه .. وأما مذهب أهل
السنة فعندهم ان السمع والبصر ادراكان لا يتوقفان الا على وجود

محل يقومان به واختصاص بعض الأشياء بالادراك في حقنا انما هو
 باجراء الله عادته بخلق ذلك فيه أو عنده وحجتهم أن قبول المحل
 للأدراك نفسى له فلو اشترط فيه شرط لازم توقف الصفة النفسية
 على شرط وهو محال وقد اعترض الامام على من قال ان الرؤية بسبب
 الانطباع باننا نرى نصف كرة العالم وانطباع العظيم في الصغير محال
 وهذا الالتزام صحيح على من يقول ان المدرك المثل المنطبع لمطابقة
 الخارجى لا بالنسبة لمن يقول ان المنطبع واسطة الادراك ولزم الامام
 أيضا عدم رؤية الأطوال والعروض لاستحالة ارتسام هذه الأبعاد
 في نقطة الناظر واعتراضه ابن التلمسانى بانه أن أراد الانطباع بكيفية
 العظيم فهو في معنى ما قبله وأن أراد مطلق الانطباع لأن الناظر نقطة
 والنقطة لا امتداد لها فكيف يقطع فيها ما له امتداد فيقال انما يمنع
 لو كانت كرة حقيقية بحيث لا يقابل البسيط منها الا نقطة اما اذا
 كان فيها انطباع مع استدارتها كالبيضة مثلا فلا مانع من انطباع
 المثل الصغير المطابق للكبير بحسب العادة ولزم الامام أيضا على
 القول بالانطباع في السمع أن لا يعرف جهة الصوت وفيه الحروف
 لا تسمع الحروف وراء الجدار وفيه أيضا بحث هذا ما يتعلق
 بالسمع والبصر على مذهب الفلاسفة وقد ذهب أبو القاسم الكعبي
 وأبو الحسن البصرى الى ردهما الى العلم بالمبصرات والمسموعات
 كالشهود والخبر فانهما يرجعان الى تعلق العلم على وجه خاص
 وقد احتج الفخر على رد هذه المقالة باننا اذا علمنا شيئا ثم أبصرناه
 وسمعناه وجدنا بين الحالتين تفرقة بديهية ولذلك مما يدل على ان
 الابصار والسمع مغايران للعلم والى هذه الحجة جاءت الإشارة في
 أصل العقيدة بما سلف، ايضاحه .

وقد اعترف شرف الدين بن التلمسانى في هذه الحجة بأن مجرد
 التفرقة لا تتيح أن تكون التفرقة بينهما تفرقة نوعية ولا أنهما

نوعان خارجان عن نوع العلم وهو محل النزاع ولا مانع من رجوع التفرقة الى كثرة المتعلقات وقتلتها فان البصر يتعلق بالهيئات الاجتماعية ولا يتعلق العلم بذلك في حال الغيبة ولذلك يقال ليس الخبر كالعيان ويقال ما المانع من رجوع التفرقة الى اختلاف محل العلمين فعند الرؤية يكون العلم حاصلًا بالقلب والعين وعند الغيبة يبقى في القلب يخلق أمثاله ويعدم من العين .

والشيخ أبي الحسن الأشعري .. قولان أحدهما انهما ادراكان يخالفان العلم بجنسهما مع مشاركتهما العلم في انهما صفتان كاشفتان يتعلقان بالشيء على ما هو عليه **والقول الثاني** انهما من جنس العلم الا انهما لا يتعلقان الا بالموجود المعلوم والعلم يتعلق باوجود والمعدوم والمطلق والمعيد وكلاهما مع ذلك صفتان زائدتان على علمه تعالى واحتج على ذلك بما احتج به الفخر قال ابن التلمساني وما ذكرناه من الاشكال وارد عليه ومن قال من المعتزلة انه سميع بصير لنفسه فهو يردها الى العلم وصار بعض المعتزلة الى أن الباري جل وعلا بما يقول الظالمون علوا كبيرا لا يرى . كما انه لا يرى وهو قياس مذهبهم في اشتراط اتصال الاشعة وانبعائها من بقية مخصوصة والمقابلة أو ما في حكمها في الرؤية ... وسيأتي ان شاء الله في الرسالة الثانية في فصل الرؤية ابطال مذهبهم هذا والله المستعان .

□ **قال الفتى :** جل من صانع !!!

• **قال الشيخ :** وهكذا وبهذا يثبت كونه تعالى مدركا عند من أثبتته والتحقيق فيه الوقف لما تقدم من أن التحقيق في نفى النقائص الاعتماد على السمع وقد ورد في السمع والبصر والكلام ولم يرد في الادراك وجزم بعضهم بنفيه لما رآه ملزوما للاتصال بالاجسام يعنى ويدخل في العلم والحق انه لا يستلزمه وبالجملة مجموع ما فيه ثلاثة أقوال وأقربها الوقف كما قدمناه .

● قال الشيخ شارحا : والاشارة بهذا راجعة الى دليل كونه تعالى سميعا بصيرا وهو كونهما كمالين في حق الحي زاندين على العلم للفرقة الضرورية بين العلم وبينهما وهذا المعنى ثابت للادراك فيجب ثبوته عند من سلك هذا الطريق العقلي وقد قدمنا ما في ذلك ويعنون بالادراك ادراك الملموسات والمشموحات والمذوقات فقولى وبهذا يثبت كونه مدركا عند من أثبتته معناه ان دليل الادراك عند القائلين به ان قالوا ان الادراكات المتعلقة بهذه الاشياء زائدة على العلم بها للفرقة الضرورية بينهما كما سبق قيل في زيادة ادراك السمع والبصر على العلم واذا كانت زائدة على العلم لا يستغنى به عنها وهى كمالات وكل حى فهو قابل لها فاذا لم يتصف بها اتصف باضدادها واضدادها نقص لان فيها فوت كمال والنقص في حقه جل وعلا محال فوجب أن يتصف بتلك الادراكات زائدة على علمه جل وعلا لكن على ما يليق به تعالى من نفى الاتصال بالأجسام ونفى اللذات عن ذاته العلية والآلام . ولهذا اجمعوا أن لفظ الشم والذوق والحس لا يصح اطلاقه في حقه تعالى لما يؤذن به من الاتصالات وتجدد الكيفيات وكل ذلك في حق من تنزه عن الحدود في ذاته وصفاته محال وانما الادراك المتنازع في اثباته في حقه تعالى أمر وراء الشم والذوق والحس وليست هذه الثلاثة نفس الادراكات ولا لازما عقليا لها وانما هى في حقنا أسباب عادية يخلق الله جل وعلا معها الادراك غالبا ويدل على أن الادراك أمر زائد عليها انك تقول شممت التفاحة فلم أجد لها ريحا وكذا لمست وذقت فلم أجد ولو كان الادراك غير زائد عليها لكان هذا اللفظ متناقضا ولما اعتقد بعض الملازمة العقلية بين الادراك وبينها وابهام ذلك منع أيضا اثبات هذه الادراكات له جل وعلا وجعل الاحاطة بمتعلقاتها داخلا في عمله تعالى والى هذا القول كانت

الإشارة بقولى وجزم بعضهم بنفيه أى بنفى الإدراك المتعلق بالشمومات والمذوقات والملموسات يعنى ويستغنى عنه بالعلم وقولى لما رآه ملزما للاتصال . هذه حجة الباقى وقوله والحق انه لا يستلزمه أى الإدراك لا يستلزم الاتصال بالأجسام لما عرفت أن الإدراك أمر وراء الاتصال والاتصال شرط فيه بالنسبة إلينا عادة لا عقلا وقوله والتحقيق فيه الوقف أى فى الإدراك يعنى لا ندرى أهو ثابت له تعالى زائد على علمه أم لا فيترك الجزم بأحد الأمرين لعدم ظهور دليله وهذا القول مختار المقترح وأبن التلمسانى حجتهما هو أن التحقيق عندها فى نفى النقائص الاعتماد على الدليل السمعى وقد ثبت فى السمع والبصر والكلام كما بينا ، ولم يثبت فى هذا الإدراك فوجب الوقف عن اثباته ونفيه .

□

□

□

الرسالة
الثانية

الصفات السبع

□ قال الفتى للشيخ : لقد أوضحت وأفصحت وأبنت وبينت وشرحت لنا صدورنا ... وما ذكرته لنا جعلناه سراجنا ونورنا ... فهل أن نزدنا ... من زادك !!!

● قال الشيخ : متابعا لما قبله ومما جاء سرده في الرسالة الأولى ...

أعلم يابنى أنه يتعين أن تكون هذه الأوصاف السبع تلازمها معان تقوم بذاته تعالى فيكون قادرا بقدره ومريدا باراده ثم كذلك الى آخرها .

□ قال الفتى : وما الذى تعنيه يا سيدى بالأوصاف السبع .

● قال الشيخ : يعنى بالأوصاف السبع ما ذكر قبل من كونه تعالى قادرا ثم كذلك الى متكلمنا وانما لم يعدها ثمانية بزيادة كونه مدركا لما رأى من التنازع في هذه الصفة الثامنة ولما نقل أن التحقيق فيها الوقف واما كونه قديما وباقيا فقد تقدم ما فى ملازمتها لصفتى القدم والبقاء .

واستطرد الشيخ - فقال وأعلم يابنى أن هذه الصفات السبع التى فرغ من برهان ثبوتها تسمى لاجل ملازمتها معانى أخرى هى علل لها صفات معنوية وأحوالا معنوية نسبة الى المعانى التى هى عللها ككونه قادرا علته القدرة وكونه عالما علته العلم وهكذا الى آخرها . وتسمى هذه العلل الملازمة للمعنوية صفات المعانى فالمعنوية صفات ثابتة للذات لا تتصف بوجود ولا عدم معللة بمعنى قائم بالذات وعللها صفات موجودة قائمة بالذات موجبة لها حكما وهو تلك الصفة المعنوية هذا كله على القول بصحة الوسطة بين

الوجود والعدم واما على القول بنفيها فليس ثم الا الذات وصفات المعاني الوجودية ولا معنى عندهم لكونه عالما وقادرا الا قيام العلم والقدرة فلا حلال عندهم لا معنوية ولا نفسية وبالجملة فالمتكلمون على فريقين :

١ - فريق ينفي الحال .

٢ - وفريق يثبتها

وحقيقة الحال صفة اثبات لا تنصف بالوجود ولا بالعدم فالقائلون بنفي الاحوال كالشيخ ابي الحسن الاشعري وكثير من المحققين ليس عندهم من الصفات الا صفات المعاني والقائلون بثبوت الحال كالقاضي وامام الحرمين يقسمون الصفات ثلاثة اقسام :

١ - نفسية .

٢ - معنوية .

٣ - معاني .

ووجه الحصر أن المتحقق اما أن يتحقق باعتبار نفسه أو باعتبار غيره الاول الموجود والثاني الحال وهو اما أن يكون الغير الذي تحقق به ذات موصوفة أو معنى يقوم بموصوفة الاول الحال للنفسية والثاني الحال المعنوية وقد جعلها بعض المتأخرين ستة اقسام ضم الى هذه الثلاثة ثلاثة أخرى وهى :

١ - السلبية .

٢ - العقلية .

٣ - الجامعة لجميع الأقسام .

ولهم فى تعريف هذه الاقسام عبارات .

● **أما الصفات السلبية** فقالوا انها عبارة عن كل ما يمتنع أن يوصف به البارئ جل وعلا - والتحقيق انها عبارة عن نفى كل ما يمتنع الى آخره . وذلك كسلب الشريك والجسمية والعرضية ونحو ذلك وقد تكون بعض السلوب جائزة في حقه تعالى ومنهم من يعبر عنها بالحدوث وذلك كعفوّه تعالى وحلمه بعد الجناية فانه عبارة عن اسقاط العقوبة مع تحقق الجناية .

● **وأما الصفات النفسية** فهي عبارة عن كل حال ثبت للذات غير معللة وقيل بل هي كل صفة اثبات للذات من غير معنى زائد على الذات - وقيل كذلك هي كل صفة ثبوتية زائدة على الذات لا يصح توهم انتفائها مع بقاء الذات الموصوفة بها وهي في الحقيقة راجعة الى شيء واحد ويمثلون النفسية بكونه واجب الوجود أزليا ابديا وفيه نظر - والتحقيق رجوع هذه الصفات الى السلب وقد سبق ذلك .

● **والحققون** يرون أن الصفات النفسية لم يعرف منها شيء ولو عرفناها لكننا عرفنا الذات ولا يعرف الله الا الله .

وأما الصفات المعنوية فهي عبارة عن كل حال ثبتت للذات معللة بمعنى قائم بالذات وقيل هي كل صفة لازمة للذات لاجل معنى قائم بالذات .

وأما صفات المعاني فهي عبارة عن كل صفة قائمة بموصوف موجبة لها حكما وقيل هي المعاني الموجبة للاحوال فيبين المعاني والمعنوية تلازم عند اهل السنة تلازم العلة ومعلولها -

وأما صفات الافعال فهي عبارة عن صدور الآثار عن قدرته وارادته جل وعلا .

وأما الصفة الجامعة لجميع الأقسام فهي عبارة عن كل صفة تدل على معنى يندرج فيه سائر الأقسام الستة - ومثال الصفات المعنوية كونه قادرا مريدا حيا الى آخرها ومثال صفات المعاني العلم والقدرة والارادة والحياة الى آخر الصفات السبع أو الثماني - ومثال صفات الافعال خلق الله جل وعلا ورزقه واحسانه ومنهم من يمثلها بالاسماء الدالة عليها كالخالق والرازق والمحى والمميت - ومثال الصفات الجامعة عزة الله تعالى وجلاله وعظمته وكبرياؤه ونحو ذلك .

ومن المحققين من يقسم صفات البارى جل وعلا باعتبار آخر غير ما سبق الى قسمين :

أولا - اضافات لا وجود لها في الاعميان تتعلق العلم والقدرة والارادة وهي متغيرة ومقبولة .

ثانيا - حقيقة كنفس العلم والقدرة والارادة وهذه قديمة لا تتغير ولا تبدل .

□ **قال الفتى -** وما الذى تعنيه بتلازمهما في الشاهد .

● **قال الشيخ -** وأما لتحقيق تلازمهما في الشاهد وأما لانها لو ثبتت بالذات للزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما ثم كذلك ما بعدها لثبوت خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتا معنى محال لأنه يلزم أن يصاد وأن لا يصاد وان يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه وذلك جمع بين متناقضين وأن يكون الوجودان فأكثر وجودا واحدا على القول بنفى الاحوال وأصل ذلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة .

□ **قال الفتى للشيخ :** زدنى انار الله طريقك .

● **قال الشيخ :** اعلم يابنى أن المعتزلة لما ساعدت على أن العالم القادر الحى المريد فى الشاهد عالم يعلم - وقادر بقدرة - ومريد

بارادة - وحى بحياة - الزمهم أهل السنة رضى الله تعالى اعتبار
الفائب بالشاهد - قالوا والجميع بين الفائب والشاهد يفقر الى
جامع والأجر الى التعليل والتشبيه وعنوا بالشاهد الحادث
وبالفائب القديم - وقيل المراد بالشاهد ما علمناه ، وبالفائب ما لم
تعلمه - قالوا والجوامع أربعة .

● **أولا :** جمع بالحقيقة كقولهم العالم شاهدا من له العلم أو
هو العلم والبارىء عالم فله علم وهذه عمدة من ينفى الأحوال .

● **ثانيا :** الجمع بالدليل كقولهم الأحكام شاهدا دليل في العقل
على أن لفاعله علما به والبارى تعالى محكم متقن لافعاله فدل على
أنه له علما .

● **ثالثا :** الجمع بالشرط كقولهم البارىء تعالى مرید وكل
مرید قاصد لفعله والقصد مشروط بالعلم فالبارىء تعالى له علم
والا اثبت المشروط بدون الشرط .

● **رابعا :** الجمع بالعلة وهو عمدة من يثبت الأحوال كقولهم
العلم والعالية متلازمان والعالية مترتبة على العلم وقد ساعدتهم
على اثبات العالية غائبا فيلزم من اثبات العالية العلم - فان التلازم
ثابت بينهما من الجانبين - فلو صح وجود عالية ولا علم لصح ثبوت
علم ولا عالية - ولا يقولون به والى هذا البرهان بهذا الطريق وهو
طريق التلازم أشرت بقولى اما لتحقيق تلازمهما فى الشاهد أى تلازم
الأوصاف السبع المعنوية وصفات المعانى وقد عرفت فيما مضى
تفسيرها - واما قولى لتحقيق يتعلق بالفعل من قولى قبل تلازمهما
معان وقولهم أن الأحكام انما عللت فى الشاهد لجوازها والجواز
منتف فى أحكامه تعالى الزام منهم لعكس الدليل - وهو لا يلزم

وابطال لعكس العلة وهو لازم فان الجواز في الشاهد دليل على تعليق الأحكام المعنوية بمعانيها فلا يلزم من عدمه في سبق الغائب عدم المدلول الذي هو التعليل لانه لا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول وهم قالوا يلزم ذلك وصفات المعاني علل للصفات المعنوية فيلزم من عدمها لانه يلزم من عدم العلة عدم المدلول وهم قالوا بعدم لزوم ذلك لانهم نفوا أن حق الغائب صفات المعاني واثبتوا معلولاتها وهى الصفات المعنوية فقد عكسوا المعقول .

وأما قولى وأما لانها لو ثبتت بالذات فهو دليل آخر على اثبات الصفات وتقريره أن يقال لو ثبتت تلك الأوصاف السبع بالذات من غير معان تقوم بها لزم أن تكون الذات قدرة ارادة علما حياة الى آخرها وبيان الملازمة أنه قد تقرر أن الاشتراك فى الأخص الذاتى يلزم منه الاشتراك فى الأعم الذاتى كالاشتراك فى الناطقية مثلا يوجب الاشتراك فى الأعم الذاتى وهى الحيوانية وذلك عن حقيقة الانسان فيلزم ان المشارك للانسان فى الناطقية يكون انسانا وقد ثبت للذات العالمية فى مسائلنا خاصية العلم من التعاقب بالمترقات على وجه الاحاطة والكشف وخاصية القدرة من تأتى وجود الممكنات بها فيلزم اذا لم تكن للذات صفة زائدة عليها أن تكون هى نفسها علما قدرة على الضرورة ولا يخفى عليك اجراء الالتزام فى باقى الصفات السبع وهذا على أصل المعتزلة لزم فان الاشتراك فى الأخص يوجب عندهم الاشتراك فى الأعم اذ هو علة له ونحن نقول يلزمه لا أنه علة له - وبالجمله فيلزم على كلا القولين ان الذات التى ثبت لها فى نفسها خواص تلك المعاني يجب أن تكون نفس تلك المعانى .

وأما بيان بطلان التالى وهو لزوم أن تكون الذات عين تلك المعانى فاليه اشرت بقولى لانه يلزم ان يضاد وان لا يضاد الى آخره

وذلك يعنى انه يلزم على كون الذات نفس المعنى لوازم كلها
مستحيلة أحدها كون الذات ضدًا للشيء غير ضد له وذلك أن
الذات إذا كانت نفس العلم يلزم أن تضاد الجهل مثلاً لأنها علم
والعلم يضاد الجهل وأن لا تضاده لأنها ذات والذات لا تضاد والجهل
ولا غيره لأن التضاد من خواص المعنى ولا تتصف به الذات وأنهم
مثل هذا في القدرة والإرادة وباقى الصفات الثانى من اللوازم وجود
المحل وعدم وجوده وذلك أن المعنى ملزم لوجود المحل والذات
ملزمة لعدمه فإذا كانت الذات نفس المعنى لزم وجود لازميها
المذكورين لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه الثالث من اللوازم
اتحاد الوجودين بل الوجودات أى صيورتها وجوداً واحداً لأن
الذات إذا كانت عين تلك الصفات فقد اتحد وجودها بوجود تلك
الصفات أى صار الجميع وجوداً واحداً وقد قدمنا برهان استحالة
اتحاد الشيء بغيره عند ذكرنا استحالاته فى حقه تعالى وذلك لأن
الشيء لو اتحد بغيره أى صار معه شيئاً واحداً لم يخل أما أن
تنعدم حقيقة كل واحد منهما أو توجد أو تنعدم حقيقة أحدهما
دون الآخر والأقسام كلها باطلة فالاتحاد المقسم إليها يكون باطلاً
ضرورة إذ انحصاره فى أقسام كل واحد منها باطل .

أما بطلان انعدام الحقيقتين فلأنه يلزم أن يكون الموجود غيرهما
واتحادهما يمنع من ذلك وأما بطلان وجودهما معا فلأنه يوجب أن
يكون الموجود اثنين والاتحاد يوجب أن يكون الموجود واحداً لا اثنين .

وأما بطلان وجود أحدهما دون الآخر فلأن الاتحاد يقتضى
تحقق الوجود لكل واحد منهما على وجه لا يكون فيه تعبد
لا عدم أحدهما وبقاء الآخر ويلزم أيضاً على الاتحاد فى تلك
الصفات اجتماع لوازمها المتنافية فى شيء واحد فإن بعضها يتعلق
وبعضها لا يتعلق وبعضها يؤثر وبعضها لا وبعضها يضاد

ما لا يضاذه الآخر وبالجمله فاتحاد الشئ مع غيره مما لا يعقل مطلقا والى الاول من هذه اللوازم اشرت بقولى لانه يلزم ان تضاد وان لا يضاد والى الثانى اشرت بقولى وان يستلزم وجود محل وان لا يستلزمه والى الثالث اشرت بقولى وان يكون الوجودان فاكثر وجودا واحدا - وقوله اصل تلك المسألة المشهورة بسواد حلاوة - يعنى ان مبنى الكلام فى منع اجتماع خاصيتى الصفتين أو الصفات لشيء واحد على هذه المسألة المشهورة وذلك ان العقلاء اختلفوا هل يجوز ان يكون خاصيتا عرضين مختلفين ثابتين لذات واحدة كسواد هو حلاوة لا اجتماع خاصيتى السواد والحلاوة أم لا فانذى احوال ذلك وهو الحق الذى لا مرية فيه طرده فى الصفات الازلية .

ودليل المحققين على ابطال سواد حلاوة انه يلزم منه ثبوت التضاد ونفيه على موضوع واحد فان السواد لا يضاد الحلاوة ويضاد البياض والحلاوة لا تضاده فاذا اجتمعت الخاصتان لذات واحدة ثبت التضاد وانتفاؤه وذلك محال قال المقتراح واعلم ان مسألة سواد حلاوة انما تلزم على مذهب من قال بثبوت الاحوال اما من نفاها وقال اخص وصف الشئ وجوده فمحصل القول باجتماع خاصيتين لذات واحدة ان يكون الوجود واحدا وذلك محال أيضا وهذا كله يطرد فى الصفات الازلية فلو ثبت لشيء واحد خاصية القدرة والعلم للزم منه أن يضاد الجهل وان لا يضاذه وبذلك محال ويلزم ان يكون الوجود وجودان واحدا وهو محال .

□ قال الفتى : الله الله فما اخطى . ما تقوله اصلا وما اسمى

من ترويه شرحا . .

● قال الشيخ : متابعا ..

قالوا ويلزم من وجودها تعليل الواجب وذلك مستلزم جوازها قلنا معنى التعليل هنا التلازم لا افادة العلة معلولها الثبوت -

□ قال الفتى : وما شرح ذلك الاصل أو تلك القاعدة التى تقول بها ..

● قال الشيخ : تريد الشرح فأقول لك لقد احتج القائلون بنفى الصفات بأنها لو وجدت للزم تعليل الواجب والتالى باطل فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة ..

وأما بطلان التالى فلأن الواجب لو علل - لكان ممكنا من حيث أن ثبوته حينئذ يكون مستفادا من غيره فيكون له عدم باعتبار ذاته بمعنى انه لو خلى ، وذاته لم يكن الا معدوما وهو حقيقة الممكن والامكان ينافى الوجوب لا محالة وأيضا قالبارىء جل وعلا لا يتصف بصفة ممكنة فاذن كون الشئ واجبا لا بجامع كونه معللا . أجاب الائمة ائمتنا رضى الله تعالى عنهم بمنع الاستثنائية وذلك لان التعليل اذا أطلق فى صفات البارى تعالى على القول بثبوت الاحوال فليس معناه الا التلازم اى هذه الصفة الواجبة له تعالى كالعلم مثلا تلازم صفة أخرى واجبة له جل وعلا تسمى حالا كالعالمية مثلا وليس معناه أن صفة العلم الحادث العالمية الثبوت بعد أن كانت معدومة والا لزم سبق العلم على العالمية ضرورة سبق المؤثر على أثره ويلزم أيضا اتصافه تعالى بالحوادث وذلك كله محال واذا رجع التعليل الى معنى التلازم لم يلزم منه تأثير العلة فى معلولها لان التلازم كما يعقل بين الممكنين من غير تأثير لاحدهما فى الآخر كالجوهر والعرض كذلك يعقل بين الواجبين من غير تأثير أيضا كما نقول ارادته تعالى تلازم علمه وعلمه يلزم كلامه ويلازم عالميته على القول بأن العالمية حال ثابتة

وقس على هذا والى هذا الجواب اشرت بقولى قلنا معنى التعليل الى آخره والتقيد بالظرف فى قول معنى التعليل هنا الاشارة الى ما لاصحابنا من الاختلاف فى معنى تعليل الاحوال المعنوية فى الشاهد وذلك لانهم قد اختلفوا اذا خلق الله فى ذوات الجواهر علما مثلا ولزم ذلك العلم ثبوت عالمية على القول بثبوت الحال فهل الصانع تعالى فعل المعنى والحال اللازمة وانما فعل والمعنى لللازمته الحال وعدم تعقلها بدونه هو الذى أفاد ثبوت الحال فذهب المحققون الى الأول وهو الحق الذى لا شك فيه ومعنى التعليل عند هؤلاء شاهدا وغائبا ثبوت التلازم بينهما فى طرفى النفى والاثبات لا أزيد .

واما من قال من المتكلمين ان الفاعل يفعل المعنى والمعنى يوجب الحال ولم يفعل الفاعل الحال أصلا فقلوه فى ذاك باطل قطعا لأن تلك العلة أن أثرت فى ثبوت الحال مع التقدم لزم تأخر العلول عن علته بالزمان وهو محال وان أثرت فى الثبوت مع مصاحبة وجودها له لزم عدم تقدم المؤثر على أثره وهو محال ولزم التحكم اذ ليس اسناد وجود العلة للفاعل المختار وهى أفادت ثبوت الحال بالاولى من اسناد ثبوت الحال للفاعل وهى أفادت ثبوت تلك العلة بل طلب الحال للمعنى أقوى من طلب المعنى له لان الحال لا تعقل متميزة الا باعتبار معناها بخلاف العكس فان أجابوا بترجيح العلة للتأثير لكونها أصلا قيل لهم لا ملازمة بين كون الشئ أصلا وكونه مؤثرا وانما يصح التأثير لمن وجبت له صفات الالهية من كمال العلم والقدرة والارادة والحياة والوجدانية الى غير ذلك من الصفات التى لا تليق الا بالله جل وعلا ، ولو كان كون الشئ أصلا لغيره يقتضى استقلاله باثبات غيره الملازم للزم ان يكون تعالى انما أوجد الجواهر وهى

تستقل بايجاد الاعراض وذلك معلوم البطلان وبالجمله فهذا القول باطل وعلى تقدير صحته فأنما يصح باعتبار صفاتنا الحادثة هى واحوالها فأمكن أسنادها الى مؤثر وأما صفاته جل وعلا فكلها واجبة والواجب من لازمه وجوب القدم والبقاء اذ الوجوب نفى قبول الانتفاء وما لا يقبل الانتفاء فلا انتفاء له سابقا ولا لاحقا فى ذلك تحقيق قدمه وبقائه فلم يصح اسناده لمقتضى أصلا فلا معنى للتعليل ان أطلق فيها الا التلازم وظاهر كلام المقترح ان الخلاف جزأ أيضا فى تعليل الواجب فانه قال فى تقرير الجواب عن شبهة المعتزلة التى ثبت تقريرها من قال بأن التعليل معناه التلازم يقول قد يتلازم الممكنان وقد تلازم الواجبان ولا منافاة بومن قال بأن المعنى يوجب قال الحكم لا يجب الا باعتبار وجوب معناه - فانا قلنا انه لا يعقل متميزا الا باعتباره ولا يثبت فيه اختلاف ولا تماثل باعتبار معقوليته وانما يثبت فيه ذلك باعتبار معناه الموجب له فكيف ينفى ما باعتباره وجب - وحاصل جوابه أن الامعان الذى الزمته المعتزلة فى تعليل الاحكام الواجبة لا يلزم على كلا المذهبين فى معنى التعليل لان الممكن هو الذى يقبل العدم لذاته واحكام البارى تعالى لا تقبل العدم لذاتها أما على القول الاول فى معنى التعليل فظاهر واما على الثانى فلما كانت لا تعقل الا بمعانيها فوجوب معانيها وجوب لها فكأنها معها ذات واحدة اذ لا ذات للأصول متميزة حتى يقال أنها ذات تقبل العدم فى ذاتها وانما استفادت لوجوب من غيرها فتكون ممكنة - والحاصل أن التعليل فى صفاته تعالى بمعنى افادة الاثبات عن عدم لا يصبح باجماع أهل السنة بل باجماع المسلمين .

□ قال الفتى : ... اللهم انا نعوذ بك برضاك من غضبك
 وأن تثبتنا على طريق معرفتك .. ويا سيدى الشيخ .. ستجلى لنا
 لما تقول مستمعا ولما تفيض من شرح واعيا !!!

● قال الشيخ : متابعا ..

قالوا لو وجدت للزم تكثر القديم بها والاجماع أن القديم واحد قلنا الموصوف لا يتكثر بصفاته بدليل أن الجوهر الفرد يتصف بصفات عديدة وهو واحد ومعنى الاجماع أن الموصوف بصفات الالهية واحد .

□ قال الفتى : وما الذى تعنيه بقولك للزم تكثر القديم بها .
● قال الشيخ : وهذه شبهة أخرى للملحدة قالوا لو كانت صفات البارى تعالى معانى موجودة لكان معه تعالى فى الازل قديما وهو معنى قولى للزم تكثر القديم بها والملازمة ظاهرة لان صفاته جل وعلا يستحيل عليها الحدوث واما بطلان التالى فالاجماع على أن القديم واحد والجواب منع الملازمة ان أردتم بتكثر القديم تركبه وكثرة اجزائه بسبب وجود الصفات فان كثرة الصفات لا تمنع وحدة الموصوف ولا توجب تركيبه ولا يقال فيه بسيها أنه كثير لا لغة ولا عرفا ولا عقلا الا ترى أن الجوهر الفرد موصوف بالوحدة وان اتصف بصفات عديدة وان أردتم بتكثر القديم وجود معناه فى أكثر من حقيقة واحدة منعنا الاستثنائية ولزمتكم المصادرة عن المطلوب والاجماع الذى نقلتم على ان القديم واحد يجب ان يكون معناه أن الأزلى الموصوف بصفات الالهية جل وعلا واحد لا ثانى له لا أن معناه أن حقيقة القدم لا تثبت الا لشيء واحد من غير نظر الى كونه موصوفا أو صفة كما فهمتم نعم لفظ الواحد قد يطلق على ما قلناه وعلى ما ذكرتموه فأزيلوا الاشتراك من اللفظ الذى لستم به وقولوا الامة مجمعة على انه لا صفات له فلا تجدون حينئذ الى صحته سبيلا وكيف يصح ان ينعتد اجماع على ما قامت البراهين القطعية على خلافة وأعلم ان هذه الشبهة هى التى غزت الفلاسفة حتى انكروا جميع الصفات

وغرت الامام الفخر حتى قال ما قال والله يهدى من يشاء الى
سواء السبيل .

□ قال الفتى : وقل ربى زدنى علما .. وأريد منك يا شيخى
الجليل ان تواصل شرحك ..

● قال الشيخ : قالوا لو وجدت للزم تعدد الالهة لمشاركتها
له فى أخص وصفه وهو القدم وذلك يوجب الاشتراك فى الاعم قلنا
ممنوع أن القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون صفة نفسية عن
أن يكون أخص ..

□ قال الفتى : ولعلها شبهة أخرى لهم ..

● قال الشيخ : شارحا لما أورده من أصل سابق وهذه
شبهة أخرى لهم وتقديرها أنهم قالوا لو كان له تعالى صفة
موجودة للزم تعدد الالهة والتالى معلوم الاستحالة فالمقدم مثله
وبيان الملازمة أن الصفة الموجودة له تعالى لا تكون إلا قديمة
لاستحالة اتصافه جل وعلا بالحوادث وأخص وصف البارى جل
وعلا المقدم لانفراده تعالى به والاشتراك فى الأخص يوجب
الاشتراك فى الاعم فيلزم أن تكون الصفة لوجوب قدمها مشاركة
لبارى تعالى فى سائر صفاته فتكون عالمة قادرة مريدة حية الى
غير ذلك من صفات الاله فتكون تلك الصفة الها فقد لزم من وجود
الصفة تعدد الاله وايضا اذا كفرنا النصرانى باثباتهم الاقانيم
الثلاثة وهى الذات والحياة والعلم فانتم الذين اثبتتم ذلك وزيادة
أولى بالتفكير والجواب منع الملازمة فان القدم لا يكون أخص
وكيف وهو سلب لانه عبارة عن نفى سبق العدم ونفى هذه
الاضافة سلب لا محالة والبارى جل وعلا موجود وأخص وصف
الموجود لا يكون علما لأن الإخص مقوما للشئ والشئ لا يتقوم
بنقيضه الذى هو العدم .

وبالجملة فالأخص لا يكون إلا وصفا ثابتا ذاتيا وليس أيضا كل ذاتي أخص فان الحيوانية ذاتية للإنسان وليست أخص وصف يل الأخص هو الذاتى الذى به تقومت الماهية وامتازت عن غيرها كالنفس الناطقة للإنسان مثلا فاذا كان الوصف سلبيا فبينه وبين الأخص مراحل وإلى هذا أشرت بقولى فى العقيدة ممنوع ان القدم صفة ثبوتية فضلا عن أن يكون أخص أى لم يثبت للقدم أول مراتب الأخص وهو الثبوت فكيف يثبت له أعلاها وهو الأخصية وفضلا مصدر فعل محذوف أى فضل فضلا بمعنىبقى وضميره يعود على المنع أو على النفى الذى فهم مما قبله لانه انما يقع متوسطا بين نفى وإثبات لفظا نحو فلان لا ينظر الى الفقير فضلا عن إعطائه أو معنى نحو تقاصرت الهمم عن أدنى العدد فضلا عن أن تترقاه أى لم تبلغه فضلا عن الأخصية والقصد فيه استبعاد الأدنى أعنى ما دخله انتفى بمعنى عدده بعيدا عن الوقوع كالنظر الى الفقير وبلوغ الهمم فى المثاليين واستحالة ما فوقه أعنى ما دخلته عن المعنى عده بمنزلة المحال الذى لا يمكن وقوعه كالإعطاء والترقى فيهما وهو من قولهم انفقت الدراهم والذى فضل منها كذا أى بقى فالمعنى فى المثاليين انتفى العطاء بالكلية والذى بقى منه عدم النظر وانتفى الترقى وبقى التقاصر والمعنى فى تركيب العقيدة انتفت فى القدم الأخصية وبقى منه عدم الثبوت والاحسن انه لا محل لهذه الجملة وان جعلها بعضهم حالا ومن الخطأ فى حل هذا التركيب ما يقال أن فضلا بمعنى تجاوزا وان المستبعد فى المثاليين هو عدم النظر وقصور الهمم قاله التفتازانى فى حاشيته على الكشف واما قولهم كفرت النصرارى باثباتهم الذات والعلم والحياة فخطأ اذ لم يكن تكفيرهم بمجرد اثبات ذلك بل باثباتهم آلهة ثلاثة على ما قال تعالى لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلاثة - وقد قمنا شرح مقالتهم التى لا يرضى بها مميز

من الصبيان فضلا عن فوقه وفي معنى شبهة المعتزلة السابقة
وهي الزام الاشتراك في الاعم لاجل الاشتراك في الاخص الذي
هو القدم احتجاجهم انه لو كان الله تعالى علم لكان علمه يتعين
بعين ما يتعلق به علمنا .

واخص وصف علمنا تعلقه بالمعلوم المعين والاشترك في الأخص
يوجب الاشتراك في الاعم فيجب اذن مماثلة علمه تعالى لعلمنا فيلزم
اما قدمهما واما حدوثهما وكلاهما محال والجواب أن هذا مشترك
الالزام لانه يلزمهم مثله فيما اثبتوه لله تعالى من العالمية فان عالميته
تعالى اذا تعلق بالمعلوم المعين وتعلقت عالميتنا به لزمهم عين
ما الزمونا وهذا جواب جدلي والجواب الحق أن الاشتراك في
الأخص انما يستلزم الاشتراك في الاعم الذاتي والحدوث والقدم
ليس بذاتيين لعدم توقف فهم الماهية عليهما فانا نتقل العلم
مع الدهول عن كونه قديما وحادثا ثم نقيم الدليل بعد ثبوته على
أنه قديم أو حادث .

□ قال الفتى : وماذا في قولهم ان الاشتراك في الأخص يوجب
الاشترك في الاعم .

● قال الشيخ متابعا : ثم الایجاب للاخص في باب التماثل
ممتنع لوجود الاشتراك في الاعم مع انتفائه في الأخص !!!

واخذ يشرح الشيخ ذلك الذي ساقه كأصل قال وهذا اعتراض
على المعتزلة في قولهم أن الاشتراك في الأخص يوجب الاشتراك في
الاعم أى هو علة له ولهذا قالوا حقيقة المثليين هما المشتركان في
الأخص واشتراكهما في الاخص علة لاشتراكهما في الاعم وتقريب
الاعتراض عليهم أن الاشتراك في الاخص لو كان موجبا للاشتراك
في الاعم أى علة له كما زعموا لما وجد الاشتراك في الاعم بدون

الاشتراك في الأخص لاستحالة وجود المعلول بدون علته لكن التالي باطل فالمقدم مثله ودليل بطلانه أن الفرس والإنسان مشتركان في الأعم الذاتى وهى الحيوانية وليس مشتركين في الأخص كالناطقين والصاهلية وكذا البياض والسواد يشتركان في اللونية وهى ذاتى أعم ولا يشتركان في الأخص وهى السوداء والياضية وإنما الواجب أن يقال الاشتراك في الأخص الذاتى ملزوم للاشتراك في الأعم لاستحالة وجود الملزوم بدون لازمه كالاشتراك في الناطقية التى هى للإنسان أخص فانه يلزم منه الاشتراك في الأعم الذى هو الحيوانية ولا يلزم من وجود الاشتراك في الأعم الذاتى كالحوانية للإنسان مثلا وجود الاشتراك في الأخص كالناطقية له اذ لا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم والحاصل ان الذى تنكره عليهم جعلهم الاشتراك في الأخص علة للاشتراك في الأعم أما كونه ملزوما له فمما لا شك فيه .

● وقال الشيخ : ثم نقول يتعين ان تكون هذه الصفات كلها قديمة اذ لو كان شىء منها حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث ، ودليل حدوثه طريان عدمه لما علمت من استحالة عدم القديم وما لا يتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة وقد تقدم مثل ذلك في الاستدلال على حدوث العالم .

● وتابع الشيخ شارحا ... فقال :-

ولما فرغ من اقامة البرهان على ثبوت الصفات شرع في اثبات احكام واجبة لها فمن ذلك القدم ودليل وجوبه لكل ما يتصف به تعالى أنه لو كان شىء من صفاته جل وعلا حادثا للزم حدوثه ، والتالى باطل لما عرفت من وجوب قدمه تعالى فالمقدم مثله وبيان الملازمة ما اشرنا اليه في أصل العقيدة من أنه لو كان شىء من صفاته حادثا للزم أن لا يعرى عنه أو عن ضده الحادث لما عرفت فيما مضى

وسنعيد أيضا برهانه فيما بعد من أن القابل للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده وما لا يعرى عن الحوادث لا يسبقها وما لا يسبقها كان حادثا مثلها وهو معنى قولى وما لا تتحقق ذاته بدون حادث يلزم حدوثه ضرورة أى ما لا يمكن مفارقة ذاته للحوادث يلزم حدوثه ضرورة اذ لو كان هو قديما ووصفه الملازم له حادثا لكان مفارقا لوصفه اللازم كيف وقد تحقق أنه لا يفارقه وأما قولى ودليل حدوثه طريقان عدمه فهو جواب عن سؤال مستشعر من قولى الزم أن يعرى عنه أو عن الاتصاف بضده الحادث وتقريره أن يقال لا نسلم أنه أو كان شيء من صفاته تعالى حادثا للزم حدوثه قولكم لأنه لا يعرى عنه أو عن حذو الحادث تمنع أن ضده حادث بل يجوز أن يكون قديما فحينئذ انما يلزم أن لا يعرى عن ذلك الحادث أو عن ضده القديم وذلك لا يستلزم حدوثه لأنه لم يلزم اذ ذاك من قدمه تعالى وحدوث بعض صفاته عروه عن جميع أوصافه لفرض القدم فى بعضها وهو اضداد تلك الأوصاف الحادثه وجوابه أنه يلزم من تقدير الحدوث لصفة من صفاته أن يكون ضدها حادثا ويستحيل أن يكون قديما وذلك لأنه لو كان قديما لما طرأ عدمه لما عرفت من استحالة عدم القديم فاذا لا يمكن الاتصاف بصفة حادثه الا وضدها أو مثلها اللذان سبق الاتصاف بهما ثم طرأ عدمهما حادثان ضرورة لأن ما ثبت قدمه استحالة عدمه وهذا معنى قولى ودليل حدوثه أى حدوث هذا الوصف الحادث طريان عدمه يعنى بدليل الانصاف بهذا الوصف الحادث اذ يستحيل أن يتصف به مع بقاء ضده الذى اتصف به قبل والا اجتمع اللذان وقوله لما علمت من استحالة عدم القديم بيان لكون طريان العدم على الضد دليلا على وجوب حدوثه واستحالة قدمه وقوله وقد تقدم مثل ذلك فى الاستدلال على حدوث العالم يعنى تقدم له فى الدليل

الثاني لحدوث العالم حيث استدل على حدوثه بحدوث صفاته
أي فلو كان شيء من صفاته تعالى حادثا لدل على حدوثه كما دل
حدوث صفات العالم على حدوثه إذ وجه الدلالة واحد وللدليل

يجب طرده فيستحيل أن يوجد في موضع ولا يدل على مبدوله .
□ قال الفتى : إنما يتم ذلك إذا وجب أن القابل للشيء لا يخلو
عنه أو عن ضده ولم لا يقال بجواز خلوه عنهما معا مع قبوله لهما لحاز
أن يخلو عن جميع ما يقبله من الصفات إذ القبول لا يختلف لانه
نفسى والا لزم الدور أو التسلسل وخلو القابل عن جميع ما يقبله
من الصفات محال مطلقا في الحادث لوجوب اتصافه بالاكوان
ضرورة وفي القديم وجوب اتصافه بما دل عليه فعله كالعلم والقدرة
والارادة ولو فرضت حادثة للزم الدور أو التسلسل لتوقف
أحداثها عليها !!

وشرح الشيخ ذلك فقال : -

هذا اعتراض آخر على الملازمة في قولنا كان شيء من صفاته
تعالى حادثا للزم حدوثه وتقريره أن يقال لا نسلم ملزوميه حدوث
الصفات لحدوث الموصوف قولكم لانه لا يعرى عنها أو عن اضدادها
الحادثة دعوى قولكم في بيانها لان الموصوف بها قابل لها والقابل
للشيء لا يخلو عنه أو عن ضده غير مسلم وما المانع أن يقال بجواز
خلو القابل للصفة عنها أو عن ضدها ويكون قديما عاديا في الإزال
عن جميع أوصافه الحادثة التي يقلها ثم يتصف بها أو ببعضها
فيما لا يزال فلا يلزم حينئذ من اتصافه بالحوادث حدوثه لما ذكرنا
من صحة مفارقتها لجميعها وجوابه أن قبول كل ذات لما تتصف به
من الصفات لا يكون أبدا الا نفسيا لتلك الذات أى لا يجب لها
ذلك القبول ما دامت الذات غير معلل بمعنى .

والدليل عليه أنه لو لم يكن القبول نفسيا للذات بل كان يطرأ
عليها بعد أن لم يكن لتوقف في طروءه على الذات على قبولها أي

فسيكون قبول هذا القبول صفة للذات طاريا أيضا فيحتاج
 في طروه على الذات الى قبولها أيضا له فان كان القبول الأول لزم
 الدور وأن كان قبولها آخر غيره نقلنا الكلام اليه أيضا ولزم
 التسلسل والى هذا شرت بقولى لانه نفسى والا لزم الدور أو
 التسلسل واذا ثبت ان القبول نفسى للذات لزم أن تكون نسبة
 جميع صفاتها اليها قبولا واتصافا نسبة واحدة فلو جاز خلوها
 عن بعض اجناس صفاتها التى تقبلها لجاز خلوها عن جميع تلك
 الاجناس المقبولة ضرورة لاستواء نسبة الجميع اليها لكن خلو
 الذات عن جميع القديم فخلوها عن بعض اجناس صفاتها التى
 تقبلها محال واما استحالة الخلو عن الجميع في حق الحادث فلانا
 نعلم على الضرورة استحالة عرو الجوهر عن جنس الاكوان وهى
 الحركة والسكون والاجتماع والافتراق فيجب أن لا تعرى عن سائر
 اجناس الأعراض التى تقبلها واما في حق القديم جل وعلا فلانا
 نعلم قطعا استحالة عروه عما دل عليه فعله من العلم والقدرة
 والارادة والحياة اذ لو انتفت في حقه هذه الصفات لاستحال أن
 يوجد فعلا من أفعاله فيلزم عدم المصنوعات كلها مع تحقق وجودها
 وهو محال على الضرورة واذا استحال عروه عن هذه الصفات لزم
 استحالة عروه عن سائر الصفات التى يقبلها لما عرفت من وجوب
 استواء نسبة جميع الصفات المقبولة الى الذات القابلة لها واذا
 ثبت التلازم بين وجود ذاته تعالى وبين جميع صفاته التى يتصف
 بها لزم أن تكون كلها قديمة اذ لو كان شىء منها حادثا والفرض أنه
 لا يمكن أن يعرى عن صفة من صفاته تعالى لزم أن يكون وجود
 ذاته حادثا لكن الحدوث على ذاته تعالى مستحيل - وذلك لما
 عرفت من وجوده قدمه ففرض الحدوث في صفة من صفاته تعالى
 مستحيل فبهذا تعرف ان استحالة عرو القابل عما يقبله من

الصفات قاعدة يثبت لنا بها مطلبان أحدهما في الشاهد وهو حدوث،
العالم لأنه لما قام البرهان على حدوث صفاته عرفنا منه حدوث.
ذاته لما علمنا من استحالة عرو الذات عما تقبله من الصفات والثاني
في حق النائب وهو وجوب القدم لجميع صفاته تعالى وذلك لأنه لما
قام البرهان على وجوب قدمه جل وعلا عرفنا منه وجوب القدم.
لكل صفة من صفاته تعالى لما علمنا أيضا من استحالة عرو الذات.
عما تقبله من الصفات - والحاصل أنه لما انعقد التلازم بين كل ذات
وبين كل أجناس مقبولها من الصفات صح أن يستدل بما علم
من حدوث أحدهما على حدوث الآخر كما يستدل بما علم من قدم
أحدهما على قدم الآخر .

وقولنا أى قول الشيخ فيما سلف - ولو فرضت حادثة للزم
الدور أو التسلسل لتوقف أحداثها عليها هذا يابنى جواب عن
سؤال استشعرت وروده وتقريره أن يقال ما ذكرتم في حق الحادث
من استحالة عرو الجواهر عن بعض ما تقبله وهو الاكوان فيلزم
أن لا تعرى عن سائر ما تقبله مسلم لأن استحالة عروه تعالى عن
العلم والقدرة والارادة والحياة فيلزم استحالة عروه عن سائر
ما يقبله من الصفات وقد يسلم لكم القول باستحالة عروه عن
الأوصاف المذكورة حتى يتم لكم استدلالكم بها على استحالة عروه
عن سائر صفاته قولكم في دليل استحالة عروه عن الأوصاف
المذكورة أن فعله الموجود دل عليها من حيث توقف ايجاده الاختيارى
على اتصافه بتلك الصفات المذكورة فقوله انما يدل الفعل على
وجوب اتصاف فاعله بتلك الصفات وجوبا وقتيا أعنى وقت
ايجاده ذلك الفعل لا وجوبا مطلقا بحسب الذات والذى يوجب
استحالة العرو الثانى لا الاول لما علمت أن الوقتية المطلقة أهم من
الضرورية المطلقة وملزوم الاعم غير ملزوم الاخص - والحاصل -
أن الذى انتجه دليلكم أهم من مدعاكم - جوابه منع أن الافعال انما

هدلت على وجوب تلك الصفات لفاعلها وجوبا وقتيا بل وجوبا عطلقا بحسب الذات بحيث يستحيل عرو الفاعل عن تلك الصفات عطلقا، وبيان ذلك أنه لو قدر الجواز لتلك الصفات لكانت من جملة الأفعال الحادثة ضرورة أن كل ممكن حادث فيجب أن يتصف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ثم تنقل الكلام الى تلك الصفات الأخرى .

فان قدر لها الجواز أيضا لزم حدوثه أيضا ولزم اتصاف فاعلها بأمثالها ليتمكن بها من إيجادها ولزم الدوران كانت هذه الصفات هي الأولى أو التسلسل أن كانت غيرها فاذن الأفعال لا يمكن صدورها عن فاعل تكون تلك الصفات في حقه جائزة لا يقال نحن اذا اعترضنا على استدلالكم على وجوبها بمجرد الفعل وهذا الذي اجبتم به لم يصح الاستدلال به على ذلك بل حاصله استنباط دليل آخر على وجوب تلك الصفات للفاعل وهو انها لو كانت جائزة للزم الدور أو التسلسل لانا نقول انما استلزم جواز تلك الصفات الدور أو التسلسل من حيث أن كل جائز لا يكون إلا فعلا حادثا والفعل الحادث يدل على تلك الصفات ثم ننقل الكلام إليها ويلزم الدور أو التسلسل فصح أن الفعل يدل على وجوب تلك الصفات وجوبا مطلقا بحسب تلك الدوات وذكر الدور أو التسلسل في هذا الوجه بيان لوجه دلالته على ذلك والله الموفق وقوله لتوقف أحداثها عليها أى على أمثالها .

□ قال الفتى : يبدو أن ماتقوله ظاهر وواضح ومع ذلك تسوق الأصل ثم تمضى في الشرح .

● قال الشيخ : متابعاً وإذا عرفت وجوب قدم الصفات عرفت استحالة علمها لما قدمنا من بيان استحالة العدم على القديم .

● **وشرح الشيخ ذلك الأصل فقال . . .** وهنا ظاهر يابني وقد قدمنا برهان القاعدة الكلية وهي (ان كل ما ثبت قدمه استحالة عدمه) .

● **قال الشيخ :** فخرج بهذا استحالة التغير على القديم مطلقا .

أما في ذاته فلو جوب قدمه وبقائه لما مر وأما في صفاته فلما ذكر الآن ومن ثم استحالة على عمله أن يكون كسبيا أى يحصل له عن دليل أو ضروريا أى يقارنه ضرر كعلمنا بأننا أو يطرا عليه سهوا أو غفلة واستحالة على قدرته أن تحتاج الى اله أو معاونه وعلى ارادته أن تكون لفرض وعلى سمعه وبصره وكلامه وأدراكه على القول به أن تكون بجارحة أو إيصال أو يكون كلامه حرفا أو صوتا أو يطرا عليه سكوت لاستلزام جميع ذلك التغير والحدوث .

ثم استمر الشيخ يشرح : هذا كله ظاهر ولنزده بيانا فنقول أما وجه استحالة التغير على الذات العلية وصفاتها فلأنه إن كان من عدم الى وجود فوجوب القدم للذات الكريمة ولجميع صفاتها يمنع ذلك لأنه عبارة عن سلب العدم السابق على الوجود وإن كان من وجود الى عدم فوجوب البقاء لهما يدفعه لأنه عبارة عن سلب العدم اللاحق بعد الوجود وقد سبق في العقيدة ذكر برهان وجوب القدم والبقاء للذات العلية وصفاتها ولما كان ذكره في الصفات قريبا من هذا الوضع قلت وأما في صفاته فلما ذكر الآن ولما كان ما ذكرته في الذات بعيدا عن هذا المحل عبرت في الإشارة الى ما سبق من برهان قدمها بقولي فلما مر وأما ما ذكرت من استحالة الكسب على علمه تعالى فظاهر لأن العلم الكسبي لا يكون الا حادثا وعلمه جل وعلا قديم لا يتجدد وإنما قلنا أن الكسبي لا يكون الا حادثا لأنه إما أن يفسر بالعلم الحاصل عن النظر وهو الذي غلب عليه العرف أو بما تعلق به القدرة الحادثة ولا يخفى تجددده وحدوثه على كلا التفسيرين - وهذا الثاني هو معناه الأصلي . .

□ قال الفتى : لو أوجزت في شرح ذلك الأصل وأريدك ان
تشرح الأصل شرحا وافيا ..

● قال الشيخ : متابعا ...

ثم نقول يجب لهذه الصفات الوحدة فتكون قدرة واحدة
وارادة واحدة وعلما واحدا وكذا ما بعدها ويجب لها عدم النهاية
في متعلقاتها فتتعلق القدرة والارادة بكل ممكن والعلم والكلام بجميع
اقسام الحكم العقلي وهى كل واجب وجائز ومستحيل والسمع
والبصر والادراك على القول به بكل موجود وشرحا لهذا الأصل أو
القاعدة - قال الشيخ شارحا ذكر في هذا الفصل حكمين من أحكام
الصفات أحدهما وجوب الوحدة لكل واحدة منها ،والثانى وجوب
عموم التعلق لما تعلق منها فى كل ما تصلح له فقولى ويجب لها عدم
النهاية أى التعلق منها وهو ما عدا الحياة أما الوحدة فى الصفات
فهى مما لا خلاف فيها عند أهل السنة فى جميعها الا العلم والكلام
أما العلم فخالف فيه أبو سهل الصعلوكى من الأشعرية وثبت الله
تعالى علوما لا نهاية لعددتها كما أن متعلقاتها كذلك ورد عليه
الجمهور بوجهين أحدهما انه يلزم على قوله دخول ما لا نهاية له فى
الوجود وهو محال الثانى انه مخالف للاجماع لأن القائل قائلان
جائبات العلم القديم مع وحدته وقائل بنفيه أما ثبوت علوم قديمة
لا نهاية لها فمجمع على بطلانه قال ابن التلمسانى والرد الاول فيه
قطر فان الذى قام الدليل على استحالة وجود حوادث لا نهاية لها
هو بينوا الاستحالة فيها بوجوه لا تطرد مع فرض القدم كتقدير
خروج بعضها عن الجملة ونسبة الجملتين ولزم تطرق الأقل
والاكثر لما لا يتناهى فان فرض نفى الواجب محال بخلاف الحادث
وكذلك الاستدلال بالجمع بين عدم النهاية والانقضاء لا يطرد هنا
الوجوبها وكذلك الاستدلال بأن كل واحد مسبوق بعدم نفسه

فالكلمة مسبوقة بالعدم كل ذلك لا يمكن تقريره هنا قال فالوجه في الرد الاعتماد على الوجه الثاني وهو الاجماع - انتهى فان قيل كيف يستقيم القول بوحدة العلم مع انه تعالى عالم بما سيكون وبالكائن والعلم بما سيكون مغايرا للعلم بالكائن لأن العلم بما سيكون يستلزم عدم ذلك المعلوم والعلم بكونه يستلزم وجوده فلو كان عينه لزم أن يكون أحدهما تعلق بالشئ على خلاف ما هو عليه فالجواب ان الباري تعالى في ازاله يعلم وجود الشئ مضافا الى وقته المعين كما يعلم مضافا الى محله المعين ويعلم انه معدوم قبل وجوده وان كان مما لا يبقى فيعلم عدمه بعد وجوده فليس علمه مظلوما مقيدا بالزمان بل علمه تعلق بايجاد الموجود مضافا الى الزمان والاضافة للزمان صفة للفعل لا ظرف للعلم فليس علمه زمانيا فيوصف بالماضي والحاضر والمستقبل وانما منشأ هذا الغلط من حيث الاخبار عن ذلك المتعلق بالعلم بالقول اللفظي فان تقدم زمن الاخبار عنه من حيث الاخبار عن زمن وجود ذلك الفعل سمي الاخبار مستقبلا وان تأخر سمي ماضيا وان قارن سمي حالا فالماضي والمستقبل والحال تسميات تعرض باعتبار الاخبار عنه أما تعلق العلم بوجوده في الزمن المتعين فشئ واحد ويقرر ذلك انا لو قدرنا علمنا بقدوم زيد عند طلوع الشمس من يوم كذا بأنباء صادق وقدرنا دوام ذلك العلم من غير أن يعرض لنا سهوا وغفلة لم نحتاج عند قدومه الى تجديد علم بقدومه بل ما وقع هو ما علمناه قبل أن يقع فمتعلق العلم بما سيكون والكائن هو شئ واحد وهو قدوم زيد في وقت كذا هذا ما يتعلق بالعلم على وجه الاختصار وأما الكلام فالذي عليه اكثر اهل السنة انه كلام واحد متعلق بجميع وجوه متعلقات الكلام وهو مع وحدته وقدمه أمر ونهى وخبر واستخبار ووعد ووعيد ونداء وغير ذلك من معاني الكلام وليس كل واحد من هذه معنى يقوم بالذات ليس هو الآخر بل عين أمره تعالى هو عين نهييه وعين خبره وعين غير ذلك من معاني الكلام

وذهب عبد الله بن سعيد الكلابي الى تعدده على ما سيأتي تحقيق قوله بعد أن شاء الله تعالى هذا ما يتعلق بوحدة الصفات واما عموم المتعلق لها فمعناه أن كل صفة من الصفات المتعلقة فهي تتعلق بجميع ما تصلح له وقد فسرنا ذلك في أصل العقيدة فقولنا فتتعلق القدرة والإرادة بكل ممكن معناه أن القدرة صفة يتأتى بها إيجاد كل ممكن والإرادة صفة يتأتى بها تخصيص كل ممكن بالنظر الى ذاته وانما قلنا بالنظر الى ذاته ليدخل ما لا يتأتى ايجاده ولا تخصيصه من الممكنات لكن لا بالنظر الى ذاته بل بالنظر الى غيره وذلك كتعلق علم المولى تعالى بعدم وقديمه فإنه وإن استحال معه وقوع الممكن لكن لا يمنع من كونه متعلقاً بالقدرة والإرادة عند المحققين كما لا يمنعه ذلك من وصفه بالامكان وقد اختلفوا في اطلاق تعلق القدرة على ما علم الله تعالى انه لا يقع كإيمان أبى لهب مثلاً على قولين وقد وفق الغزالي بينهما على معنى أن من قال بالتعلق فبالنظر الى امكانه في ذاته ومن قال بنفى التعلق فبالنظر الى تعلق العلم بعد وقوعه واستدل من قال بتعلق القدرة بهذا النوع بأنه لو لم تتعلق القدرة بالشئ لأجل تعلق العلم بعدم وقوعه للزم أن لا يكون للقدرة متعلق والتالى باطل بالإجماع فالمقدم مثله وبيان الملازمة أن الممكن اما واجب الوقوع ان تعلق علم الله تعالى بوقوعه أو مستحيله أن تعلق علمه جل وعلا بعدم وقوعه فلو منعت الاستحالة العارضة من تعلق القدرة لمنع منه الوجوب العارض اذ هما في المنع من تعلق القدرة سواء ويدخل في الممكنات التي تتعلق بها قدرة الله تعالى وارادته الممكنات الصادرة عن الحيوانات بالاختيار فانها عند أهل السنة صادرة بمحض قدرة الله تعالى وارادته لا تأثير للحيوان في شئ منها وقد خالفت المعتزلة في ذلك وسيأتي الرد عليهم ان شاء الله تعالى (وقوله) والعلم والكلام بجميع أقسام الحكم العقلي اتما سوى بين العلم والكلام في المتعلق لما ذكر الأئمة أن كل عالم بمعلوم فانه متكلم بمعلومه ولما كان كل من

صفتى الكلام والعلم لا يؤثر فى متعلقه لم يمنع تعلقهما بكل واجب وبكل مستحيل والضمير فى قوله وهى كل واجب الخ يعود على أقسام الحكم العقلى - وتقسيم الحكم اليها تقسيم كل الى أجزائه بدليل ادخاله لفظه كل فى الأقسام ولو كان من تقسيم الكلى الى جزئياته فقال وهما الواجب والجائز والمستحيل (وقوله) والسمع والبصر والادراك على القول به بكل موجود يعنى أن هذه الصفات الثلاثة فى حق الله تعالى تتعلق بكل موجود وأن كان كل واحد منها فى حقنا خاصيا ببعض الموجودات فإن ذلك بخصوص عادى لا عقلى أما البصر فاتفق أهل السنة على جواز تعلقه بكل موجود واختلفوا فى جواز تعلق ما عدا الرؤية فى الادراكات بكل موجود فذهب القدماء منهم كعبد الله بن سعيد الكلبي والفلاسي الى أن هذا العموم مختص بالرؤية ويقىه الادراكات لا يجوز أن تعم الموجودات ونقل عن الشيخ أبى الحسن مخالفتهم فى ذلك وصار جواز عموم كل ادراك لكل موجود ومذهب الشيخ الى الحسن أمام أهل السنة واليه ينسبون سلكت فى هذه العقيدة ونقل عن عبد الله بن سعيد أنه لما خص تعلق اسمع بالأصوات ذهب الى أن الكلام الأزل لا يصح أن يسمع يعنى الله أعلم بل يدرك بصفة العلم وفى قوله ذلك مخالفة لقواطع السمع والشيخ أبو الحسن رضى الله عنه لما قال ادراك السمع يعم كل موجود تبرز تعلقه بكلام الله تعالى وقال بوقوع هذا الجائز على ما ورد السمع به فى حق موسى عليه السلام وعمدة الشيخ فى ذلك ما يأتى لقرينة أن شاء الله تعالى فى فصل الرؤية من أن الوجود هو المصحح للرؤية وقد اختلف الأصحاب فى الأكوان التى هى متعلق الرؤية فى وقتنا اتفاقا هل هى متعلق للمس أم لا فذهب بعضهم الى أن ادراك للمس يتعلق بها واحتج بأن من لمس شيئا واضطرب تحت يده أدرك جركته وإذا تفرقت أجزاؤه فى يده أدرك تفرقتها ومن الأصحاب من

أنكر ذلك رغم أنه يعلم ذلك عند اللمس ولم يتعلق إدراك اللمس به
 قال المقترح والتحقيق الأول وأورد على أهل السنة في قولهم أن
 الرؤية تتعلق بكل موجود لزوم التسلسل وذلك أن الرؤية المتعلقة
 هي من جملة الموجودات فيجب أن تصح رؤيتها فإذا لم نر
 رؤيتنا فأنما لم نرها لمانع كما في حق غيرها من الموجودات
 التي لا نراها ثم ننقل الكلام إلى ذلك المانع فنقول هو موجود
 فيجوز أن يرى فيحتاج أيضا إلى تقدير مانع يمنع من رؤيته
 وكذلك الكلام في مانع المانع إلى ما لا نهاية له وأجاب القاضي عن
 ذلك بأن المانع الأول يمنع من رؤية ما هو مانع منه ومانع من رؤية
 نفسه فلا يحتاج إلى تقدير مانع آخر حتى يلزم التسلسل واعتراض
 عليه بأنه المانع إذا كان يمنع من رؤية نفسه فيكون امتناع رؤيته
 صفة نفسية له تمنع من مانع بالنسبة إلى رؤيته وذلك مما يقدح
 في طرد دلالة الوجود على صحة تعلق الرؤية بكل موجود وأجاب
 القاضي بأن المانع من صفة نفسه أن يمنع من قام به رؤيته لا غير
 من قامت به فيجوز أن يراه غير من قام به إذ الحكم لا يثبت في
 المعنى إلا في محل قام به ذلك المعنى ولا يناقض ذلك كون الوجود
 مصححا لرؤية كل موجود قلت قد اختلف علماؤنا في هذه المسألة
 على مذاهب الأول مذهب الشيخ أن يجوز أن ترى مطلقا وحيث لم
 ترى فلا مانع وما لزم من التسلسل فجوابه ما سبق عن القاضي
 وأجاب غيره بأن الله تعالى يقطع تلك السلسلة متى شاء بأن يخلق
 النوم وهو عنده يضاد الإدراك قلت وهو مردود لأن السلسلة التي
 لزمتم إنما هي وجود موانع لا نهاية لها مجتمعة لا مرتبة فلم يجيء
 النيم ونحوه من الموت والغشية وما في معناها حتى لزم المحال وهو
 اجتماع موانع لا نهاية لها في الزمان الفرد وإنما يصح الجواب
 بالنوم ونحوه لو كانت السلسلة اللازمة هي سلسلة الترتيب لما
 لزم محال إذ غايته لزوم عدم انقطاع الموانع في المستقبل وذلك

لاستحالة فيه كنميم اهل الجنة وعذاب اهل النار . الثاني امتناع كون الرؤية مطلقا مرئية وحجته ما سبق من التسلسل قلت وهو مردود ان كان يسلم ان الوجود مصحح للرؤية الثالث استحالة ان يرى الانسان رؤية نفسه وتجويز أن يرى رؤية غيره وكأنه يرى - قائل هذا عدم لزوم التسلسل في رؤية الغير لجواز أن يدرك الانسان ادراك غيره لولا يدركه لمانع ثم يعدم الله ذلك الحل الثاني الذي هو محل الرؤية المدركة فتتعدم هي والموانع فينقطع التسلسل عند ذلك قلت ولا يخفى ضعف هذا الثالث أيضا لأنه ان كان يجوز رؤية المانع فقد لزم من التسلسل عند عدم كون رؤية الغير حال وجودها مرئية ما لزم عند عدم كون رؤية نفسه مرئية له . وان كان لا يجوز رؤية الموانع فذلك يقطع التسلسل في رؤية نفسه ورؤية غيره كما ذكرناه عن القاضي في تصحيح قول الشيخ الأشعري وبالجمله فالحق من هذه الأقوال ان يسلم ان الوجود هو المصحح للرؤية ما ذهب اليه الشيخ بصحيحه جواب القاضي رحمه الله تعالى والله أعلم .

□ قال الفتى : والمقصود بعدم النهاية في متعلقاتها أراك مستضع لها أصلا وتزيدنا لها شرحا !!

● قال الشيخ : متابعا ... نعم عن الأصل فأقول اما عدم النهاية في متعلقاتها فلأنها لو اختصت ببعض ما تصلح له لاستحالة ما علم جوازه واقتقر الى مخصص !!!

وأقول شارحا لهذا الأصل - ان هذا برهان على المطلب الثاني وهو عموم التعلق للصفات وقدمه على المطلب الأول وهو وحدة الصفات لتوقف بعض أدلته عليه وبيان ما أشار اليه من الدليل أن نقول لو اختلفت صفة من صفاته تعالى المتعلقة ببعض ما تصاح له لا نقبل الجائز مستحيلا والتالي باطل فالمقدم مثله وبيان الملازمة أن البعض الذي لم تتعلق به تلك الصفة مع صلاحية تعلقها به على

صحة تعلقها به مثل البعض الذى تعلقت به فقصر الصفة فى التعلق على غيره منع لما علمت صحته وايضا التخصيص لصفات ببعض ما جاز أن تتعلق به يوجب افتقارها الى مخصص مختار لاستواء الجميع بالنسبة اليها وذلك يوجب حدوثها وقد سبق البرهان على وجوب القدم والبقاء لذاته تعالى ولجميع صفاته .

● وقال الشيخ متابعا : لا يقال جاز التعلق بالجميع لكن منع منه مانع لانا نقول المانع ان ضاد الصفة لزم عدمها وعدم القديم محال والا فلا أثر له وايضا فالتعلق نفسى يستحيل ان يمنع منه مانع والمانع فى حقنا انما منع وجود الصفة لتعددتها بالنسبة اليها بدليل صحة ذهولنا عن أحد المعلومين مع بقاء الآخر لا بقلبها .

واستمر الشيخ يشرح فقال :

هذا اعتراض على الملازمة وجوابه ولتقدير الاعتراض أن يقال لا تسلم أن اختصاص الصفة المتعلقة ببعض ما تصلح له يلزم منه استحالة ما علم جوازه لانه انما يلزم ذلك لو كان امتناع تعلقها بالبعض من ذاتها اذ الغرض حينئذ أن ذلك البعض عما يصلح أن تتعلق به فامتناع تعليقها به لموجب جمع بل جواز التعلق واستحالته أما اذا كان امتناع تعلقها بذلك البعض لا من ذاتها بل للمانع لم يلزم الجميع بين الجواز والاستحالة لاختلافهما حينئذ بالاضافة اذ الجواز انما هو باعتبار الذات والاستحالة انما هى باعتبار الغير والاولى أن يقرر هذا الاعتراض بطريق الاستفسار وذلك أن يقال ما تريدون بالاستحالة والجواز اللذين يلزم اجتماعهما على تقدير عدم العموم فى تعلق الصفات الاستحالة والجواز الذاتيين أو ما هو أعلم فان أردتم الاول منعنا الملازمة اذ الاستحالة هنا نقول انها ليست بذاتية بل من الغير وهو المانع وان أردتم الثانى وهو مطلق الاستحالة والجواز منعنا الاستثنائية اذ لا تنافى باجماع بين كون الشيء جائزا

بحسب ذاته وبين كونه ممتنعا بحسب غيره ألا ترى أن إيمان أبي
لهب ونحوه جائز بالنظر إلى ذاته مستحيل باعتبار غيره وهو تعلق
علم الله تعالى بعدم وقوعه أجاب في العقيدة عن هذا الاعتراض بأن
لتقدير المانع هنا حتى تكون الاستحالة بالغير لا بالذات لا يصح
لأن ذلك المانع لابد وأن يكون معنى قائما بالذات التي أوجب لها
المنع لاستحالة إيجاب المعنى حكما لما لم يعم به وحينئذ نقول هذا
المانع أما أن يضاد الصفة المتعلقة أم لا فان ضاهاا لزم عدم الصفة
أصلا لاستحالة الجمع بين الصديق وقد سبق استحالة العدم
مطلقا في صفاته تعالى وان لم يضادها لم يكن له أثر فتبقى الصفة
على عمومها وأيضا فالتعلق عموما أو خصوصا للصفة المتعلقة نفسى
لها أيضا والا لزم قيام المعنى بالمعنى ولزم تعقل الصفة المتعلقة
بدون أصل التعلق وهو محال وإذا كان التعلق مطلقا نفسيا للصفة
المتعلقة استحال رفعه عموما أو خصوصا مع بقاء الصفة فمانعه أذن
مانع من وجود الصفة لكن الصفة واجبة الوجود لا تقبل عدما
فتقدير مانع يرفع وجودها مستحيل وهنا معنى قولى وأيضا .
فالتعلق نفسى يستحيل أن يمنع منه مانع أى مع بقاء الصفة المتعلقة
كما قرر المعارض بل لا يرتفع إلا مع ارتفاع الصفة لكن ارتفاع
صفاته تعالى محال (وقوله) والمانع فى حقنا انما منع وجود الصفة
لتعددتها الخ . . جواب عن سؤال مقدر ولقريه ان يقال لو كان
التعلق للصفات المتعلقة نفسيا بحيث لا يمكن نفيه عموما أو خصوصا
مع بناء الصفة كما قررت لزم أن لا يرتفع تعلق صفاتنا المتعلقة عن
بعض ما تصلح له والتالى باطل قطعا بدليل أن علمنا انما يتعلق
ببعض المعلومات وما لم يتعلق به مع امكان أن يتعلق به فكثير لا يأخذه
الحصر وكذلك قدرتنا وكلامنا وسائر صفاتنا المتعلقة انما تعلقت
بالنذر اليسير مما تصلح له أجاب في العقيدة بمنع الملازمة وذلك
أن المنعدم فى حقنا الصفة وتعلقها النفسى معا لا تعلقها النفسى مع

بقائها فكل ما جهلناه من المعلومات مثلا فقد العدم في حقنا من افاد العلوم بقدرة ومثار الغلط من كلام السائل توهمه ان علمنا مثلا وسائر صفاتنا المتعلقة يصلح ان تتعلق بمعدد والذي عند اثمتنا ان الصفة المتعلقة بالنسبة اليها انما تصلح أن تتعلق بمتعلق واحد فقط فحيث تعدد المتعلق في حقنا فقد تعددت الصفة بحجه وقد استدلووا على ذلك بأنه - لو كان لنا علم واحد مثلا يتعلق بمعلوماتين فأكثر لما صح أن يذهل عن بعضها مع حضور الآخر لما فيه من اجتماع الضدين وهما العلم والذهول لكن ذهولنا عن بعض معلوماتنا معلوم لنا بالضرورة فكل معلوم لنا اذن فله علم يخصه والضمير في قوله لتعددتها يعود على الصفة - وقولى لا تعلقها منصوب بالمعطف على مفعول منع -

□ قال الفتى : لقد صاحبتك في رسالاتك وفي سردك وشرحك ولا اريد الا أن تزيدنى ايضاحا وافصاحا :

● قال الشيخ : وهو يسترسل .. متما لما بدأ ..

وأما دليل وحدتها فلأنها لو تعددت بتعدد متعلقاتها للزم دخول مالا نهاية له عددا في الوجود وهو محال والا لم يكن لبعض الاعداد ترجيح على بعض فتفتقر في تعيين بعضها الى مخصص وذلك يوجب حدوثها وقد تبين وجود قدمها هذا خاف فتعين اذن وجوب وحدتها +

ثم استرسل يشرح ذلك قال به كقاعدة . فقال : وهذا برهان المطلب الأول وهو وجوب الوحدة لصفاته جل وعلا وتقريره ان يقال لو كانت صفة من صفاته تعالى متعددة وقد قام البرهان قبل قريبا على تعلقها بما لا يتناهى لم يخل اما ان تعدد بحسب تعدد المتعلقات التى عرفت انها لا تتناهى واما ان تخص بعدد متناه والتالى بقسميه محال فالمقدم مثله والملازمة ظاهرة اما بطلان القسم

الأول من التالى فلأنه يؤدى الى وجود صفات الا نهاية لها عددا وهو محال اذ كل ما يدخل تحت الوجود فلا بد من صحة تمييزه وتمييز مالا يتناهى محال فوجود مالا يتناهى محال واما بطلان القسم الثانى وهو اختصاصها بعدد متناه فلأنه يقتضى اختصاصها بذلك العدد المتناهى بدلا عن غيره مخصصا مختارا وذلك يستلزم حدوثها وأيضا يلزم توزيع مالا يتناهى من المتعلقات على ما يتناهى من الصفات وهو محال ضرورة .

● واستطرد الشيخ يقول :

فان قلت مثلا العلم فى حقا متعدد بحسب تعدد متعلقه وتذاته غيره فلو قام العلم مثلا فى حقه تعالى مقام علوم لجاز أن يقوم فى حقه تعالى مقام القدرة والارادة وسائر الصفات بجامع قيامه مقام صفات متغايرة بل ويلزم عليه أن يجوز قيام ذاته مقام الصفات كلها وذلك مما يباه كل مسلم ، قلنا الفرق ان التغاير فى العلوم الحادثة لاجل التغاير فى المتعلق مع الاتحاد فى النوع فحيث فرضت الوحدة فى العلم مثلا زال التغاير أما العلم والقدرة وسائر الصفات فمتغايرة فى حقائقها جنسا فلو قدم بعضها مقام بعض لزم قبل قلب الحقائق ولزم ما قدم فى مسألة سواد حلوة .

● ثم شرح الشيخ ذلك فقال :

وهذه شبهة على سبيل المعارضة لدليل الوحدة وتقريرها ان يقال العلم قد تقرر فى الشاهد تعدده بحسب تعدد متعلقاته فلو اتحد العلم القديم مثلا لقام مقام علوم مختلفة بالنسبة اليها واللازمة ظاهرة اما بطلان التالى فلان قيام العلم مقام علوم مختلفة يوجب جواز قيامه مقام سائر صفاته كالقدرة والارادة وغيرهما .

بجامع أن التعدد والاختلاف لتلك الصفات قد تقرر وجوبه لجميعها فى الشاهد فان لم يعتمد عليه فى بعضها بالنسبة للعائىب وجب أن لا يعتمد عليه بالنسبة اليه فى سائرهما بل اذا لم يوثق

بما تقرر وجوبه من ذلك في الشاهد لزم أن يجوز قيام الذات العلية مقام الصفات كلها وذلك باطل باجماع المسلمين - أجاب عن هذه الشبهة بأن العلوم الحادثة مثلا وأن اختلفت فليس اختلافها في نفس حقيقة العلم بل اختلافها إنما هو باختلاف متعلقاتها لما تعددت آحاد العلم الشخصية فحيث فرض علم واحد بالشخص يعم جميع المتعلقات زال ذلك الاختلاف ضرورة توفقه على تعدد آحاد العلم بحسب تعدد آحاد العلوم وقد زال ذلك بفرض الوحدة والحاصل أن قيام الواحد مقام العدد عند اتحاد النوع جائز لأنه لا يوجب قلب حقيقة بخلاف قيامه مقام العدد عند الاختلاف في النوع كالقدرة والعلم مثلا فإنه لا يمكن أن تقوم صفة واحدة مقامها لأنه يوجب قلب الاجناس واختلاف الحقائق واجتماع مضادات في شيء واحد كما تقدم في وجه امتناع أن يكون الشيء الواحد سواد حلاوة وهذا الجواب حسن لكنه يعكر عليه ادعاء أئمة السنة رضى الله عنهم وحدة الكلام مع اختلافه بالنوع .

فإن نوع الطلب ليس نوع الخبر . . أما الأمر والنهى فيندرجان في حقيقة الطلب فالاختلاف فيهما من حيث التعلق فقط والاستخبار والوعد والوعيد يرجع جميع ذلك الى الخبر . فرجعت الأقسام كلها الى الخبر والطلب ، وانتصر بعض الشيوخ لمذهب الشيخ والجهمور فقال لم تنحصر أقسام الكلام فيما ذكر فكما جاز رد الأقسام الى القسمين جاز في العقل أن يكون قسم آخر نسبته الى القسمين في الاندراج تحته كنسبة الأقسام الى القسمين فقليل له وكذا الخصم يدعى أنه لم تنحصر أيضا أقسام المعاني فيما ذكر منها فيجوز في العقل أن يكون ثم معنى نسبته الى العلم والقدرة كنسبة العلم الى سائر العلوم فإن قيل يلزم ثم أن يضاد وأن لا يضاد قيل وذلك لازم أيضا هنا فإن الخبر لا يضاد النهى والأمر يضاد فلو أن معنى واحد خبرا طلبا لضاد ولم يضاد وذلك هو

الحال الذي ذكرتم من حيث المعقول ولاجل استقامة الجرى على
 هذا المسلك العقلى صار قوم الى التعدد فى الكلام هربا من لزوم
 هذا المحال وقد نقل ذلك عن عبد الله بن سعيد بن كلاب قال ان
 الكلام اسم لسبع صفات الامر والنهى والخبر والاستخبار والوعد
 والوعيد والنداء والكل قديم عنده وتقل أيضا عنه قدم الكلام فقط
 وان هذه السبع من صفات الافعال انما تثبت للكلام فيما لا يزال
 ورد عليه فان تعقل وجود الكلام ازلا بدون واحد من هذه السبع
 محال وهو ظاهر اذ وجود الجنس خارجا فى غير نوع من انواعه
 مما لا يمكن ، وايضا فالاستخبار والوعد والوعيد آيلة الى الخبر
 فلا يحسن جعلها قسيمة له فان الاستخبار اما ان يكون من الله
 تعالى تقريراً فهو خبر والاستفهام على حكم الاستعلام لا يليق
 بعلام الغيوب وان اريد به طلب الاخبار رجع الى الامر والوعد خبر
 عن الثواب والوعيد خبر عن العقاب واختلاف الخبرات لا يغير
 حقيقة .. واجاب بعض المحققين عن الرد الاول بأن عبد الله بن
 سعيد انما زاد أن الكلام لا يسمى أمراً ولا نهياً الا عند وجود المأمور
 والمنهى لا أن الكلام لا يتعلق بهما الا عند وجودهما فانه أجل من أن
 يعتقد مثل هذا والتزم الاستاذ أبو اسحاق رد جميع أقسام الكلام
 الى الخبر لينتظم القول بالوحدة فقال الأمر خبر عن تحتم الفعل
 والنهى خبر عن تحتم الترك أو رد عليه ان خبر الله تعالى صدق
 والخبر الصدق يتبع الخبر عنه على ما هو به فاذا أخبر الله تعالى
 عن تحتم شئ فلا بد وان تكون صفة التحتم ثابتة له قبل الاخبار
 فتحتمه ان كان بنفس هذا الخبر دار ، وان كان بغيره تسلسل
 قال ابن التلمسانى ويمكن أن يجيب بأن بعض الاخبار يراد بها
 الانشاء فلا يشترط كونها بتلك الصفة قبل تعلقه بها بل يثبت
 معها كقولك طلقت واعتقت ووكلت وما أشبه ذلك واعترض أيضا
 على الاستاذ بأن من أقسام الأمر والنهى النذب والكراهة وليس

فيهما نحتّم فقد خرج عن الكلام بتفسيره وذهب الامام الفخر الى مثل ما ذهب اليه الاستاذ من رد انواع الكلام كلها الى الخير الا انه رد الأمر والنهي الى الاخبار بحلول العقاب ورد عليه بأن العفو من الله تعالى مأمول في حق غير الكافر مع تحقق الأمر والنهي وبهذا بطل على المعتزلة حد الواجب بذلك والقاضي يقول لو قدر ورود الأمر الجازم بدون الوعد والوعيد لتحقيق الأمر وخالفه الامام الغزالي وما صار اليه القاضي هو الجاري على قواعد اهل السنة فان الثواب من الله عندهم مجرد فضل والعقاب مجرد عدل وتعلقها بالأمر والنهي باخبار الله تعالى لا انها لازمان لهما عقلا وأعلم أن مسألة الوحدة في الصفات لتعلق بها أبحاث قوية واشكالات صعبة يضيق مجال النظر فيها الا أن يوقت الله تعالى وقد تركنا التعرض لكثير منها خشية السآمة وفيما ذكرناه من ذلك كفاية وبالجملّة فمباحث الصفات المعنوية والمعاني متسعة جدا وهى من مزال الاقدام الا أن يثبت الله سبحانه فنسأله جل وعلا أن يعرفنا به ولا يفتنا في ديننا بفضله .

والسلام على من اتبع الهدى ..

□ قال الفتى للشيخ :

لقد أجدت وافدت ... وكنت أريدك أن تصنع لنا فصلا في الوجدانية .

● قال الشيخ : باذن الله تعالى .

□ قال الفتى : وهل لسيدى الشيخ أن يجعل فصلا ختاميا في الوجدانية !!!

● قال الشيخ : ولكن ينبغي قبل أن أشرع في شرح مسائل الوجدانية أن ابدأ بمقدمة في معنى الوحدة وفي أقسامها فنقول اما معنى الوحدة فقد قال ناصر الدين البيضاوى في طوالة هى كون

الشيء بحيث لا ينقسم الى امور مشتركة في الماهية وتعريفه شامل
للواحد الحقيقي وهو مالا ينقسم أصلاً وللواحد الاضافي وهو ما ينقسم
لكن لا الى امور مستوية في الحقيقة كالانسان المنقسم الى الأعضاء
المختلفة من يد ورجل ورأس ونحوها فانها غير مستوية في الماهية
ويخرج من التعريف ما انقسم الى امور متساويات في الماهية
كجماعة فقط من غسل أو ماء ونحوهما .

وقال الامام في الارشاد الواحد في اصطلاح الأصوليين هو
الشيء الذي لا ينقسم فقله في اصطلاح الأصوليين احتراز به من
اصطلاح الفلاسفة فانه يطلق عندهم على امور تعرف مما يأتي بعد
في التقسيم وقوله هو الشيء احتراز من المعلوم لانه ليس بشيء
عند اهل السنة وقوله الذي لا ينقسم احتراز من المنقسم كالجسم
فانه يقبل القسم فلا يسمى واحداً في اصطلاح الأصوليين وان كان
يسمى واحداً في اللغة وفي اصطلاح الفلاسفة ولو قال الواحد هو
الشيء لكان سديداً فان كل منقسم عندنا شيان لا شيء الا ان
قوله الذي لا ينقسم تحقيق للحقيقة ورفع للتجاوز وقد اختلف في
الوحدة فقل هي صفة سلبية فهي عبارة عن سلب الكثرة ونقل
عن القاضي وامام الحرمين انها صفة نسبية والتحقيق الأول واما
اقسام الوحدة فكثيرة الواحد الحقيقي والواحد بالشخص والواحد
بالجنس والواحد بالنوع والواحد بالفصل والواحد بالعرض ثم
الواحد بالشخص اما واحد بالاتصال أو واحد بالاجتماع ويسمى
الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط ثم الواحد بالعرض اما واحد
بالحمول واما واحد بالموضوع فهذه اقسام سبعة ووجه التقسيم
اليها ان الواحد اما ان يكون بحيث لا ينقسم وجهه من الوجوه اولاً والاول
الواحد الحقيقي والثاني اما ان يكون بحيث يتمتع حملة على كثيرين
كزيد فهو الواحد بالشخص أو يكون بحيث لا يتمتع حملة على
كثيرين ولا بد ان يكون واحداً من وجه كثيراً من وجه ويوجب تفريق

الوجهين لتنافيهما وإذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها والاول هو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية والثالى وهو جزء الماهية أما أن يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص المقابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فإنه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب والواحد بالارتباط - وإذا عرفت هذا - فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا ففى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى فى الألوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى فى الألوهية نفى شريك معه فى جميع الممكنات فلا مؤثر فى جميعها سواء فهو الواحد فى ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد فى صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد فى افعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه فى الدقة والصغر الى حد لا ينقسم والا لزم أن يكون جوهرًا فردًا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام والا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقد سبق

استحالة ذلك في حقه تعالى وبالجملـة فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه أى مستغن عن المحل ، المؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الأزمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفقورة اليه وهو الغنى عن جميعها فى الأول وفيما لا يزال وهو على كل شىء قدير - كل كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادراك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة التوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولعت تتطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا لى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتنسم من مواهب الزيادة لكشف البطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المريد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الأبد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه فى هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله

إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا

إذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقاء

ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى

أما تنظر الطير القصص يافتى

إذا ذكر الأوطان حسن الى المعنى

الوجهين اتنافيهما وإذا كان كذلك فجهة الواحد إما أن تكون نفس الماهية لمعرض الكثرة أو جزءا منها أو خارجا عنها ،والأول هو الواحد بالنوع كاتحاد زيد وعمرو في الانسانية والتالى وهو جزء الماهية أما أن يعم حقيقتين فأكثر وهو الواحد بالجنس كاتحاد الانسان والفرس في الحيوان أو يختص بحقيقة واحدة وهو الواحد بالفصل كاتحاد زيد وعمرو في الناطق والثالث وهو الواحد بالعرض قسمان لأنه إما أن تكون جهة الاتحاد محمولة على التعدد كاتحاد القطن والثلج في حمل البياض عليها ويسمى الواحد بالحمول وتكون جهة الاتحاد موضوعة له كاتحاد الضاحك والكاتب في وضع الانسان لهما أى يحملان عليه ويسمى الواحد بالموضوع ثم الواحد بالشخص القابل للقسمة أما أن تكون الأقسام التى تحصل بالقسمة متشابهة بالاسم والحد هو الواحد بالاتصال سواء كان قبوله للقسمة لذاته كالمقدار أو لغيره كالجسم البسيط فإنه يقبلها بواسطة المقدار أو تكون الأقسام مختلفة كالبدن المنقسم الا الاعضاء المختلفة وهو الواحد بالاجتماع ويسمى الواحد بالتركيب ،والواحد بالارتباط — وإذا عرفت هذا — فأعلم أن المراد من كونه جل وعلا واحدا نفى قبوله الانقسام ونفى نظيرا له تعالى في الالوهية وحاصله نفى الكمية المتصلة والكمية المنفصلة وهى معنى نفى نظير له تعالى في الالوهية نفى شريك معه في جميع الممكنات فلا مؤثر في جميعها سواء فهو الواحد في ذاته أى غير مؤلف من جزأين فأكثر والواحد في صفاته فلا مثل له ولا نظير والواحد في أفعاله فلا شريك له فيها ولا ضد ولا وزير وليست الواحدة الثابتة لذاته تعالى بمعنى تناهيه في الدقة والصغر الى حد لا ينقسم ،والا لزم أن يكون جوهر فردا ولا بمعنى أنه معنى من المعانى لان المعانى لا تقبل الانقسام ،والا لزم أن يكون صفة غير قائم بنفسه بل محتاجا الى محل يقوم به وقد سبق

استحالة ذلك في حقه تعالى وبالجمله فالمقطوع به شهادة البراهين العقلية والقواطع السمعية أنه جل وعلا ذات قائم بنفسه اى مستغن عن المحل والمؤثر لوجوب وجوده موصوفا بما لا يحاط به من صفة الجلال والجمال ليس بصفة من الصفات ولا جرما تجرى عليه الحوادث والمتغيرات ولا تمر عليه الازمنة ولا يتخصص بالجهات - لا يقبل اجتماعا ولا افتراقا ولا صفرا ولا كبرا لا مثيل له ولا نظير له ولا ضد ولا وزير كل الممكنات مفتقرة اليه وهو الغنى عن جميعها في الأول وفيما لا يزال وهو على كل شىء قدير - كل ذلك شهدت به البراهين المنتهية الى ضروريات العقول وطابق فيها المعقول المنقول ثم عجزت العقول بعد عن الادراك والقطع تشوقها للخوض فيما خرج عن دائرة لتوهمات والتخيلات وقصارى أمرها أنها صارت من أجل اللمحة التى لحظت والرمزة التى بها غابت عن العوامل كلها وفيها تاهت وبها ولهت تطاير من وراء حجب الكبرياء وأردية العز شوقا الى ما لا يكيف من جميل اللقاء وتتنسم من سواهب الزيادة لكشف البغطاء ، ما تروح على القلب المحترق الاحشاء ، وربما عظم الشوق بلطف نسيم المريد ، فشطحت الذوات شطحا طارت به الروح عن سجن الجسد واتصلت بما لا نهاية لزيادة نعيمه على طول الابد !!!

وللولى القطب الجامع أبى مدين رضى الله عنه في هذا المعنى :

فقل للذى ينهى عن الوجد أهله

إذا لم تذق معنا شراب الهوى دعنا

إذا اهتزت الأرواح شوقا الى اللقاء

ترقصت الاشباح يا جاهل المعنى

أما تنظر الطير المقصص يافى

إذا ذكر الأوطان حسن الى المعنى

كذلك أرواح المحبين يا فتى
تهزها الأشواق للعالم الأسنى
اللهم زيننا في الدنيا والآخرة
زيننة — الأيمان —

واجعلنا مهتدين - وتوفنا مسلمين ثابتين يا أرحم الراحمين .

● **واذا كان ذلك الذى عرفت يا بنى** فقد يكون
مستملحا ان اضع لك فى خاتمة هذا الكتاب - التوحيد والوحدانية
ومسلم التقليد - حاصل - اصول وقواعد - اجعلها لك . . مسك
الختم فى وجيز من الامام !!!

أولا : ان نقول انه يجب لهذا الصانع ان يكون واحدا اذ لو
كان معه ثان للزم عجزهما أو عجز أحدهما عند الاختلاف وقهرهما
أو قهر أحدهما عند الاتفاق الواجب مع الاستحالة استحالة ما علم
امكانه لكل واحد باعتبار الانفراد ونفى وجوب الوجود لكل واحد
منهما للاستغناء بكل منهما عن كل منهما فان لم يجب اتفاقهما بل
جاز اختلافهما لزم قبولهما العجز وعاد الأول .

وثانيها : أنه يلزم أيضا نفي الاتفاق مطلقا العجز لان الفعل
الواحد يستحيل عليه الانقسام فيتمانعان فيه فيلزم عجزهما أو
عجز أحدهما كما فى الاختلاف والعجز على الاله محال لأنه يضاد
القدرة فان كان قديما لزم استحالة علمه فيجب أن لا يقدر هلا
الاله على شىء دائما وان كان حادثا فعنده وهو القدرة قديمة
فيستحيل عدمها فلا يوجد العجز ، وأيضا فيستحيل اتصاف الاله
بصفة حادثه .

وثالثها : واذا قلت فلم لا يجوز أن ينقسم العالم بينهما قسمين
فيكون أحدهما قادرا على أحد القسمين والآخر على الآخر فلا يلزم

التمانع فالجواب انه قد تقرر قبل استحالة التناهي في مقدورات الاله ومراداته فيستحيل هذا الغرض الذى ذكر في السؤال وايضا فالقسمان ان كانا معا في الجوهر يلزم من تعلق القدرة ببعضها تعلقها بالجميع للتماثل فيلزم التمانع وان كان احده القسمين الجوهر والآخر الاعراض فذلك لا يعقل اذ القدرة على ايجاد الجوهر لا تعقل بدون القدرة على اعراضها وكذلك العكس للتلازم الذى بينهما ثم ذلك لا يدفع التمانع ايضا عندما يريد احدهما ان يوجد الجوهر والآخر يريد ان يوجد عرضه .

ورابعا : ويصح اثبات هذا العقد وهو الوجدانية بالدليل المسمى بومنه بعض المحققين وهو رأى لأن ثبوت الصانع لا يتحقق بدونها ولا أثر للدليل السمعى في ثبوت الصانع فكذا ما يتوقف عليه والله أعلم .

وخامسها : ويصح أن يستدل على الوجدانية بما تقدم في وحدة الصفات فتقول يلزم من تعدد الاله وجود ما لا نهاية له عددا أن تعدد بعدد الممكنات والاحتياج الى مخصص أن وقف دون ذلك وكلاهما محال .

وبهذا الدليل بعينه أعنى دليل التمانع يستدل على أنه جل وعلا هو الموجد لأفعال العباد ولا تأثير لقدرتهم الحادثة فيها بل هي موجودة مقارنة لها .

وانما قلنا بوجود قدرة مقارنة لما نجده من الفرق الضرورى بين حركة الاضطراب وحركة الاختيار .

وعن تعلق هذه القدرة الحادثة بالمقدور في محلها مقارنة له من غير تأثير عبر أهل السنة رضى الله عنهم بالكسب وهو متعلق التكليف الشرعى وامارة على الثواب والعقاب فبطل اذن مذهب الجبرية وهو انكار القدرة الحادثة لما فيه من جعله الضرورة

وابطال محل التكليف وامارة الثواب والعقاب ومن هذا كان بدعة ومذهب القدرية وهو كون العبد يخترع أفعاله على وفق مراده بالقدره التي خلق الله له لما علمت من دليل الوحداية واستحالة شريك مع الله تعالى أيا كان .

ويلزم فيه أيضا استحالة ما علم إمكانه اذ الأفعال يصح تعلق القدرة القديمة بها قبل تعلق القدرة الحادثة فلو منعتها القدرة الحادثة للزم ما ذكر وترجيح المرجوح .

وقالوا لم يزل يقدر عليها بأن يسلب القدرة الحادثة قلنا فقد لزم إذن ان لا يقدر عليها مع وجود القدرة الحادثة وأيضا من أصلكم وجوب مراعاة الصلاح والاصح فلا يمكن سلبها عندهم بعد التكليف .

قالوا فكيف يشبه أو يعاقبه على غير فعله قلنا يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل والثواب والعقاب غير معللين وإنما الأفعال أمارات شرعية عليهما بخلق الله تعالى منها في كل مكلف ما يدل شرعا على ما أراد به في عقابه فكل ميسر لما خلق له ولو شاء ربك لجعل الناس أمة واحدة نسأله سبحانه وتعالى حسن الخاتمة بفضله .

□ قال الفتى : ختم الله لى ولك بخواتم السعداء - والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء ..

● قال الشيخ : ومن الجائزات ويجب الايمان به بعث الرسل الى العباد ليلغوهم أمر الله سبحانه ونهيه واباحته وما يتعلق بذلك من خطاب الوضع لما عرفت أن العقل لا يدرك دون شرع طاعة ولا معصية ولا ما بينهما ..

وتفضل سبحانه وتعالى بتأييدهم بالمعجزات الدالة على صدقهم وهى فعل الله سبحانه وتعالى الخارق للعادة المقارن لدعوى

الرسالة متحدى به قبل وقوعه غير مكذب يعجز عن يفي معارضته
عن الاتزان بمثله فاحترز بالأول من القديم فليس فعلا الله تعالى
فلا يكون معجزة ودخل فيه الفعل الذى تعلقت القدرة الحادثة به
كتلاوة النبی صلى الله عليه وسلم القرآن فهو معجزة لرسول الله
صلى الله عليه وسلم دون غيره - اذ غيره اذا تلاه انما يحكيه وليس
هو الآخذ له عن الملك ودخل فيه مالا تتعلق به القدرة الحادثة
كأحياء الموتى وتكثير الطعام وانقياد الحجر والشجر وغير ذلك وعين
بعض أصحابنا المعجزة أن تكون من النوع التالى لا الاول فتكون
معجزة القرآن على هذا فى نظمه المخصوص واطلاع النبی صلى الله
عليه وسلم على ذلك دون سائر الناس وكلا الأمرين ليس هو من
فعله ولا من كسبه وهذا الثانى أظهر والله أعلم ..

ونبينا ومولانا محمد صلى الله عليه وسلم قد علم ضرورة
ادعاؤه الرسالة وتحدى بمعجزات الا يحاط بها .

وأفضلها القرآن العظيم الذى لم تزل تفرع أسماء البلغاء
بتضليل كل دين غير الاسلام آياته بصريح قوله تعالى فأتوا بعشر
سور مثله مقتریات ثم تنزل معهم فقال فأتوا بسورة من مثله ثم
صرح بعجز الجميع عنهم وأنسهم مفترقين أو محتتمين فقال جل
من قائل (قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا
القرآن لا يأتون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا) .

ثم هذا الى ما له من المعجزات التى لا تحصى - واختم الكتاب
بشعرى وأنا رجل من رجال القانون ..

أنت الشفيـع المشـفـع
ما دون بابك يقـسـرع
وقفت بالباب داع
أرجو الجـوانح أجمـع

يا خير من لم يتأد
 دوما على البعد يسـمع
 للمسلمين تبارك
 فحالهم قد ساء مسـمع
 ان لم تزد عن حماهم
 من ذا ينود ويدفع
 قد ذل من بعد عز
 ملوكهم فهي تبـمع
 الجهيل عم بينهم
 فلا سجود وركـع
 قد قلدوا كل فسق
 من الفـرنج ومهيـع
 ديا ليتهم قلدهم
 فيما يفيـد وينفع
 تبكى لهم حـرات
 في كل قطر تـوزع
 ان لم تزد عن حماهم
 من ذا ينود ويدفع

المستشار
 أحمد فتحى القاضى

الفهرس

- المقدمة ٣
- الرسالة الأولى :
- الواجب على من بلغ ٥٠
- الرسالة الثانية :
- الصفات السبع ٤٧

● رقم الإيداع بدار الكتب ٨٢/٤٤٤٤

● الترتيب الدولي ٥ - ٣٠٠٠ - ٩ - ٩٧٧ ISBN

مطابع دار الشؤون الثقافية